الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٣
الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة وبالأصالة عن نفسي أود أن أبين وأنقل لحكومات وشعوب بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي أصابها مؤخرا إعصار مدمر، أسفر عن خسائر في الأرواح وعن دمار مادي كبير، أعمق مشاعر عزائنا على الوفيات المفجعة وعلى التدمير. وأعرب أيضا عن الأمل أن يُظهر المجتمع الدولي تضامنه، باستجابة عاجلة وسخية وفعالة، لطلبات المساعدة من تلك البلدان، في الأزمة الراهنة.

كلمة السيد جاكوب نينا، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية.

اصطُحب السيد جاكوب نينا، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية، فخامة السيد جاكوب نينا، وأدعوه لإلقاء كلمته أمام الجمعية.

الرئيس نينا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب الجمعية اليوم بصفتي رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ وبصفتي رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية.

واسمحوا لي ياسيادة الرئيس في البداية، أن أعرب باسم محفل جنوب المحيط الهادئ وباسم بلدي عن أصدق التهاني لانتخابكم لأعلى منصب يمكن أن يشغله إنسان في هذه الهيئة. ونحن واثقون من أن خبرتكم الطويلة وقيادتكم يوفران التوجيه المطلوب هنا للوصول بنا إلى بر الأمان في خضم التحديات التي تنتظرنا.

كما أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، السيد هنادي يودوفنكو ممثل أوكرانيا لإدارته الماهرة خلال العام الماضي في أصعب الأوقات وأشقها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويجب الاعتراف بالفضل أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، المعروف للجميع بعمله الدؤوب والفعال في دوريه القيادي والتنسيقي.

لقد تشرفت ولايات ميكرونيزيا الاتحادية باستضافة مؤتمر القمة التاسع والعشرين لقادة محفل جنوب المحيط الهادئ، في بونبي في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس. ونتيجة لهذا أتحمل شرف ومسؤولية إبلاغ هذه الهيئة بتوافق الآراء الذي توصلت إليه البلدان الأعضاء في المنتدى جميعها في ذلك المؤتمر وهي ١٦ بلدا.

ومنتدى جنوب المحيط الهادئ مؤسسة فريدة تضم دولا مستقلة ودولا تتمتع بالحكم الذاتي وتشترك في جزء بالغ الخصوصية من هذا العالم. وتتفاوت البلدان الأعضاء في المحفل تفاوتا كبيرا من حيث مساحة الأراضي ومساحة المحيط وعدد السكان وما وهبته من موارد، ومن حيث التنمية الاقتصادية والتصنيع والبنى الاجتماعية والثقافات ومستويات المعيشة. ومع هذا نتقاسم كلنا رباطا مشتركا بصفتنا أعضاء المحفل وقد أرسينا مواقف متفقا عليها إزاء عدد كبير من القضايا التي تتجاوز تنوعنا. كما اتفقنا على العمل معا لمواصلة التماسك والاستقرار والرفاه في بلداننا.

وفي مؤتمر القمة الأخير، استعرض رؤساء الحكومات وممثلو ١٦ بلدا عضوا التقدم المحرز، واتخذوا قرارات بشأن عدد من القضايا التي اعتبرت هامة للمنطقة وكانت عموما ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو بيئي. وسأتطرق بإيجاز إلى بعض المواضيع التي نوقشت، وأحيل من يرغب في مزيد من التفاصيل إلى بيان المحفل الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق هذه الجمعية العامة.

وكان الموضوع الشامل في مؤتمر قمة المحفل هذا العام هو "من الإصلاح إلى النمو: القطاع الخاص والاستثمار أداتان للازدهار". وفي هذا الصدد، اتفق المحفل على ضرورة بذل الجهود لكفالة استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق تحسين النظم الضريبية وزيادة تعزيز إصلاحات القطاع العام وتوسيع قاعدة الضرائب. كما شدد على ضرورة تطبيق مجموعة كبيرة من الإصلاحات في مجال السياسات والقانون والتنظيم والمؤسسات بما يوفر للقطاع الخاص بيئة أعمال أكثر ملاءمة ومنافسة.

ولاحظ القادة أنه قد تحقق تقدم شامل طيب في تنفيذ خطة العمل الاقتصادية للمحفل التي ترمي إلى تعزيز اقتصادات البلدان الجزرية. وقد تحقق هذا التقدم رغم الصعوبات من قبيل قيود القدرة التي تواجه بعض الأعضاء، والستار الذي يحجب مصاعب خاصة بالمنطقة وأهمها الجفاف والكوارث الأخرى، والمشاكل التي تواجهها بلدان أعضاء بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية. واعتمدت توصيات محددة تتعلق باستجابة المنطقة للأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة، وتعزيز أسواق الاتصالات التنافسية، وإقامة البنى الأساسية للمعلومات، والأعمال المتصلة بمنطقة التجارة الحرة للمحفل.

وفيما يتعلق بمسألة لها صلة بالموضوع أعاد المحفل النظر في الهدف من اعتماد الأمم المتحدة مؤشرا للضعف، بقصد إدراج هذا المؤشر ضمن معايير تحديد مركز أقل البلدان نموا، وتقرير الأهلية للمساعدة التساهلية والمعاملة التجارية. وقد لوحظ بارتياح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وافق على إرجاء النظر في ترقيته فانواتو من مركز أقل البلدان نموا لمدة عام، رهنا بمواصلة النظر في قضية مؤشر الضعف، وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قاما بإنشاء فرقة عمل لهذا الموضوع. وفي حين أن هذه الخطوات هامة يبقى أمامنا عمل كثير لكسب الاعتراف الدولي الكامل بحالة الضعف في شتى مظاهرها كالعقبات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وقد أعاد المحفل التأكيد بشدة على تأييده السابق لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة باعتباره إطارا شاملا ينطوي على إمكانات هائلة للمنطقة، ولاحظ المحفل الجهود المبذولة لتنفيذ البرنامج، ولكنه لاحظ أيضا أن ثمة جوانب كثيرة لم يتم التصدي لها. ومن المعتقد أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ لاستعراض خطة العمل ستكون بمثابة فرصة هامة للمنطقة. وقد أعرب عن دعم الأنشطة الوطنية والإقليمية وعبر الإقليمية المؤدية إلى الدورة الاستثنائية، لتحسين وضعنا بالنسبة للمشاركة الفعالة، ولزيادة الوعي قبل انعقاد الدورات بحالة الدول النامية الجزرية الصغيرة.

وكانت إحدى المسائل التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام في قمة المحفل هذا العام مسألة تغير المناخ

العالمي، وخاصة خطر ارتفاع منسوب مياه البحر الذي تتسبب فيه أو تعجل به الأنشطة البشرية التي تؤثر على الغلاف الجوي. وتتضمن عضوية المحفل اثنين من الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي يشملها المرفق الأول. أما سائر الأعضاء، بما في ذلك بعض من غير الأعضاء في الأمم المتحدة، فهم بلدان جزرية صغيرة نامية وأعضاء ملتزمون في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ودافعنا في هذا الصدد هو قلقنا العميق على بقائنا ذاته.

وكان من الأمور المشجعة، وربما ذات دلالة بالنسبة لغيرنا، أن المحفل، على الرغم من التنوع الواسع في المصالح فيه بشأن هذه القضية، نجح في التوصل إلى موقف شامل. وقد اعترف المحفل بالالتزامات الملزمة قانونيا والتي تم الاتفاق عليها في بروتوكول كيوتو باعتبارها خطوة أولى هامة إلى الأمام على طريق ضمان اتخاذ إجراء عالمي فعال لمكافحة تغير المناخ. وقد شجع المحفل جميع البلدان على توقيع بروتوكول كيوتو والعمل على التصديق عليه في أقرب موعد ممكن. ومع ملاحظة أن الاتفاقية الإطارية تلزم البلدان المتقدمة النمو الأطراف بأن تأخذ بزمام المبادرة في مكافحة تغير المناخ والآثار المناوئة المترتبة عليه، شدد المحفل، على وجه الخصوص، على أهمية تنفيذ تدابير تكفل إحراز تقدم مبكر نحو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو. وهذا ينسحب بصفة خاصة على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي واليابان وكندا، وغيرها من دول الانبعاثات المدرجة في المرفق الأول.

ودعا المحفل إلى إحراز تقدم كبير في الدورة الرابعة المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، التي ستعقد في بوينس أيرس، نحو وضع قواعد لآليات التنفيذ الدولية - وخاصة مقاصة الانبعاثات، وآلية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك - لضمان أن تساعد هذه الآليات على زيادة فعالية الجهود المبذولة لتخفيض غازات الدفيئة.

ولوحظ أيضا أن الاستجابة العالمية الفعالة لمشكلة تغير المناخ ستتطلب تعاونا نشطا ومستمرا وإجراءات معززة من جانب جميع الأطراف، على أن تأخذ في الحسبان مسؤولياتها المشتركة والمتباينة في نفس الوقت، وقدرات كل منها. وأكد المحفل على الحاجة العاجلة إلى الشروع في عملية تستهدف استحداث إجراءات وأطر زمنية مستقبلية لضمان مشاركة عالمية أوسع في مجال الحد من الانبعاثات وتخفيضها، وهي عملية تدخل فيها البلدان النامية التي تصدر عنها انبعاثات أكثر من غيرها في التزامات تراعي الظروف الوطنية لكل منها واحتياجاتها الإنمائية. ولكن علينا أن نتذكر أن البلدان المتقدمة النمو هي التي يجب أن تتولى القيادة.

ولاحظ المحفل مع الارتياح والامتنان اعتراف بروتوكول كيوتو بأهمية احتياجات التكيف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة. ولقد دعا القادة إلى توليد الموارد الكافية من خلال آليات التنفيذ الواردة في بروتوكول كيوتو ومن خلال مرفق البيئة العالمي، لتوفير الأموال لكامل طائفة تدابير التكيف. وبلدان المحفل تتوقع سلفا تعاظم الفوائد العائدة عليها من تدابير وآليات التنفيذ هذه، من خلال عمل منظمة إقليمية أخرى ألا وهي برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

واحتراما للطائفة العريضة من ردود الفعل والعواطف المحيطة بنتيجة كيوتو، واعترافا أيضا بالتحديات الصعبة التي ستواجه المندوبين في بوينس أيرس، يُقترح اعتبار توافق الآراء في المحفل دليلا مبشرا بالخير على إمكانيات التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن ساحة أكثر رحابة، ساحة ربما يتقرر فيها مصيرنا النهائي جميعا.

قبل أن أترك موضوع تغير المناخ، أود أن أعرب عن امتناننا للدول المانحة التي استجابت مؤخرا للمعاناة التي حلّت على شعوب جزر المحيط الهادئ من جراء ظاهرة النينيو المناخية. وسواء تمكن العلماء أم لم يتمكنوا من أن يقرروا بشكل قاطع أن الكثافة التي اكتسبها أثر النينيو مؤخرا هي أحد أعراض تغير المناخ، فالحقيقة هي أن كل سكان الجزر وجدوا أنفسهم في حالة يعتمد فيها بقاؤهم ذاته على استعداد البلدان الأخرى لتقديم المساعدة الطارئة. وسنكون دوما شاكرين لها على سرعة تقديم هذه المساعدة.

وبينما نعبر عن امتناننا لا يفوتنا أيضا أن نذكر حالة الدمار التي خلفها الإعصار "جورج" في جنوب الولايات المتحدة، آملين ومتضرعين أن تمر هذه الظاهرة وتسمح للناس بالتقاط أنفاسهم.

مسألة أخرى تثير قلقا بيئيا مباشرا ومتواصلا لمنطقة محفلنا هي استمرار الدول الصناعية في ممارسة شحن النفايات المشعة ذهابا وإيابا عبر مناطقنا

الاقتصادية لتعزيز مصالحها وأولوياتها الوطنية الخاصة، متجاهلة احتجاجاتنا الشديدة والمستمرة. وقد لاحظ المحفل أن بعض الخطوات الكبيرة قد اتخذت في مجال تبادل المعلومات بشأن هذه الشحنات، ولكن المخاطر لا تزال قائمة. وكحد أدنى، نواصل السعي من أجل وضع نظام قوي للإخطار المسبق والتشاور مع الدول الساحلية بشأن تنظيم شحنات النفايات الخطرة واستحداث نظام لتعويض المنطقة عن الخسائر الاقتصادية الفعلية التي تلحق بالسياحة ومصائد الأسماك وغير ذلك من الصناعات المتضررة في المنطقة.

ولم يسع قادة المحفل إلا أن يلاحظوا بجزع التجارب التي أجرتها الهند وباكستان مؤخرا على متفجرات نووية. وقد أعربوا عن قلقهم العميق من أن التجارب النووية الأخيرة تشكل تهديدا للعملية الدولية المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجدر التذكير بأن المنطقة التي تضم أعضاء المحفل يحق لها أكثر من أي منطقة أخرى في العالم أن تعرب عن جزعها من التجارب المستمرة للأجهزة النووية. لقد تحمل أعضاء المحفل وما زالوا يتحملون المعاناة البشرية التي نجمت عن لعنة الانتشار النووي والتجارب النووية. والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ تعكف حاليا على اتخاذ إجراءات داخل المنطقة للتصدي لوجود الأسلحة النووية وتجريب الأجهزة النووية، من خلال معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية. إننا ندعو الولايات المتحدة إلى التصديق على تلك المعاهدة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمحفل جنوب المحيط الهادئ - وأؤكد على أنني لم أذكر هنا كل قضية نوقشت أو وردت في البلاغ المشترك - أود أن أعرب عن مدى سرور المحفل إذ يوجه الانتباه إلى توقيع اتفاق نوميا بين حكومة فرنسا والأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة. وهذا الاتفاقي يمثل إنجازا هائلا حققته كل الأطراف التي تعنى بالدفع قدما بعملية تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة، أيا كانت النتيجة النهائية لهذه العملية.

لقد استهلكت الكثير من الوقت المتاح لي في التعليق على المسائل التي تهم محفل جنوب المحيط الهادئ كمجموعة. وباختصار، ألتمس منكم الآن أن تركزوا انتباهكم على حالة بلدي الجزري الصغير النامي.

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقترب من نهاية الألفية بإحساس بعدم الارتياح. صحيح أننا سنكون من أوائل المحتفلين بالحقبة الجديدة، ولكن بالمعنى المباشر، ما الذي يعِدنا به هذا الاحتفال؟ إن مسيرتنا الإنمائية لم تبدأ إلا منذ بضع سنوات، والحواجز التي نواجهها فيما يتعلق بحاجتنا إلى تطوير التكنولوجيا والقوى العاملة، وبندرة مواردنا، وموقعنا النائي، وقلة عدد سكاننا - على سبيل المثال لا الحصر - تفوق قدرتنا على التغلب عليها وحدنا.

لقد أسعدنا الحظ حقا بالحصول على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين، ولكن مستقبلنا في الأمد الطويل لا يمكن، ولا يجوز، أن يعتمد على المساعدة الثنائية. وربما لا يكون من باب التحلي بالواقعية أن نخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، ولكننا نريد فعلا، بل يجب علينا أن نصبح أكثر اعتمادا على النفس.

نحن في ولايات ميكرونيزيا الموحدة لدينا بعض الشواغل حيث أن التركيز في جهود الأمم المتحدة يحيد بعض الشيء عن التوازن بين خدمة المصالح العامة لكل البلدان وفي نفس الوقت تقديم المساعدة للبلدان النامية بصفة خاصة لكي تتحرك صوب وضعها الصحيح. وبعبارة أخرى، تراودنا المخاوف من إمكانية تهميش الدور التقليدي الذي تضطلع به المنظمة لمساعدة البلدان الأقل تقدما في عمليات التنمية فيها. وأستعمل كلمة "يحيد" لأن التحول الذي أشير إليه ليس شيئا اجتمع القادة وقرروه عن قصد. وبالنظر إلى اتساع نطاق الميثاق فإن الأمم المتحدة ببساطة تواجه إلى حد كبير خطر سيطرة مسؤولياتها عليها. وإذ تنتشر الصراعات الإقليمية والوطنية، ويزدهر الاتجار غير المشروع في المخدرات، ويخيم الإرهاب بوصفه جزءا خطرا للغاية من حياتنا اليومية، وإذ تتعرض البيئة العالمية للمزيد من التهديدات، فإن الضغوط على وقت وموارد هذه المنظمة وأعضائها هائلة في مواجهة المشاكل الفورية.

ولكن وبينما الحاجة إلى التقدم صوب تحقيق مساواة أكبر بين مستويات المعيشة في الشمال والجنوب تتطلب حلولا طويلة الأمد، لا يمكننا أن نغفل أن تحقيق هذا الهدف يساهم بقدر كبير في الأمد الطويل في معالجة المشاكل التي أشرت إليها الآن، والتي تبدو مستعصية على الحلول الفورية.

وفي نفس الوقت، بوصفنا من البلدان النامية، ينبغي لنا أيضا أن نضطلع بدورنا. فعلينا أن ننشئ الاقتصادات المرنة الموجهة للخارج التي يمكنها أن تزيد إلى أقصى حد منافع الاقتصاد العالمي الذي نتواجد فيه نحن أيضا. وفي نفس الوقت، يجب ألا يفوتنا أن هوياتنا الوطنية وحالاتنا الفريدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية ودون الوطنية تتطلب نهجا فعالا يتحاشى الانضمام الأعمى إلى أحدث مبادرات التنمية بغية الحصول على المنافع المقصودة من مساعدات الأطراف المانحة. وعندما ندرك أنه لا بد من حدوث الأخطاء التي لا يمكن تحاشيها وضياع الفرص، فإنه يجب علينا ألا نفقد إحساسنا بالثقة في النفس وألا نسمح لأنفسنا بأن نميل بإفراط إلى قبول ما تمليه الأطراف الشريكة المانحة حسنة النية التي قد لا تتفهم حالتنا تفهما تاما.

ويجب أيضا أن نكون متيقظين جدا للحاجة إلى تصحيح المسار، وينبغي لنا أن نتحمل فترات من التغيرات الهيكلية والمؤسسية وحتى السلوكية. وهذه العملية تجري الآن في بلدي. وبمساعدة المصرف الإنمائي الآسيوي والشركاء المانحين، قطعنا شوطا طويلا في تنفيذ برنامج مزدوج يتضمن إصلاح الحكومة والمؤسسات العامة من جهة وإصلاح القطاع الخاص من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالجانب الحكومي، فإننا نعيد تنظيم مؤسساتنا ونخفض حجمها ونحسن هيكلنا الضريبي بحيث تتحرك في طريق التكيف صوب التمويل المستدام ومستويات الخدمة الرشيدة. أما على صعيد القطاع الخاص، فتستهدف إصلاحاتنا تحسين البيئة الاقتصادية لنمو القطاع الخاص، وبخاصة في الأنشطة الإنتاجية التي تجني الدولارات من الخارج. وهذا يعني، ضمن أمور أخرى، تقليل دور الحكومة في الأنشطة الإنتاجية وإعادة هيكلة بيئتنا القانونية والتنظيمية تشجيعا لأنشطة القطاع الخاص والاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي.

وبالرغم من تصميمنا على الاضطلاع بهذا الجهد، نعلم أنه بمفرده لن يسفر عن التنمية. إنه ييسر التنمية ويجعل استخدامنا للمساعدة الإنمائية أكثر فعالية بكثير. ولكننا الآن، وربما أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى الصبر والفهم والدعم المستمر من جانب الأطراف المشاركة المانحة والمؤسسات الدولية، التي تساعدنا مساعدة كبيرة على الوصول إلى هذه النقطة.

يجري الاحتفال أثناء هذه الدورة بمناسبتين هامتين للغاية، الذكرى السنوية الخمسين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالنسبة للاحتفال الأول، أود أن أشيد بمن خدموا في عمليات حفظ السلام في فترة الـ ٥٠ سنة الماضية، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بحياتهم في خدمة الأمم المتحدة. وبالنسبة للذكرى الثانية، فإن الدور الجوهري الذي اضطلع به الإعلان لا يحتاج إلى تأييد من جانبي. ولكني أود أن أشير إلى البيان الذي أدليت به عام ١٩٩٣ في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان عندما تكلمت عن أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية حقوق الإنسان، لقد قلت:

"هؤلاء الأبطال أنفسهم سيكونون من بين أول من يقولون، 'لن ننظر إلى الماضي إلا لما يمكننا أن نتعلمه منه. فالمهمة لم تتم بعد، وعدونا يزداد قوة'".

ولا يبقى علي إلا أن أشير إلى أنشطة المجتمع الدولي وأنشطة هذه الهيئة التي تتعلق بالمورد الرئيسي لبلدي، وهو المحيط. فهذه هي السنة الدولية للمحيطات. ولا يسع العالم أن يفوت الفرص التي تتيحها هذه المناسبة للتركيز على أوسع الآليات الطبيعية انتشارا وأقلها وضوحا في كوكبنا. وبطبيعة الحال فإن أفضل مثال على ذلك الفهم الناقص بدرجة خطرة كارثة النينيو العالمية الناتجة عن المحيط والتي وقعت، لسخرية القدر، هذا العام.

ولأسباب واضحة، ظل أبناء ميكرونيزيا يشاركون في مفاوضات طويلة أدت إلى إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حتى قبل أن نخرج من وضع الوصاية. وقد واصلنا مشاركتنا بوصفنا طرفا في الاتفاقية، وندعو الآن جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية والمشاركة مشاركة كاملة في هذه العملية. ونؤيد محكمة قانون البحار، وكذلك القرارات التي تستهدف استئصال ممارسات الصيد بالشباك العائمة والصيد غير المرخص به في المناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية. ونحث على اتخاذ الاجراءات التي تقلل الصيد العرضي، والتخلص من الأسماك، وخسائر ما بعد الصيد.

وإذ نتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بخطة عمل بربادوس، وكذلك إلى نظر لجنة التنمية المستدامة في موضوع المحيطات في العام القادم، فإننا نشجع الاعتراف بالروابط بين مختلف المسائل المتصلة والحاجة إلى معالجتها بأسلوب أكثر تكاملا. وبحكم الضرورة فإنني أتكلم عن الروابط والتكامل، وهما

اصطلاحان مألوف استخدامهما في منظومة الأمم المتحدة، إلا أنه لا يوجد شيء مألوف فيما يتعلق بالدمار الذي ألحقه النينيو بشعب بلدي في وقت سابق من هذا العام، وبالشعوب الأخرى في شتى أرجاء العالم. ولا يمكنني أن أفكر في مثال أفضل على الحاجة إلى التسليم بهذه الروابط بالنسبة لمسائل المحيطات والمسائل المناخية، وضرورة تنفيذ تدابير الاستجابة المتكاملة.

وفي الختام أود أن أشير إلى أنه في السنوات الأخيرة، ومع تزايد مشكلات مجتمعنا الآخذ في التعقد والعولمة بشكل واضح، أصبح من الشائع والمستحب أن يدور تساؤل في بعض الأوساط عما إذا كان من الجدير الإبقاء على منظمة الأمم المتحدة. وكأنما كانت شعوب العالم تتوقع أن تمتحن جدارة هذه المنظمة باختبار كفاءتها في "علاج" مجموعة من المشكلات العالمية، من المفترض بعد علاجها أن نعيش في سعادة دائمة. وهذه الفكرة الخاطئة تجد الأساس لها في الافتراض القائل بأن التعاون الدولي موجود فقط لحل المشاكل فورا.

واسمحوا لي وأنا أتكلم باسم بلد حديث العضوية نسبيا في الأمم المتحدة، أن أطرح رأيا متواضعا وهو أن تكرار الأخطاء أيا كان حجمها، وخلق أزمات جديدة مع كل خطوة نخطوها إلى الأمام هي أمر طبيعي في حياة البشر. ولا يزال ميثاق هذه المنظمة، الذي قد يبدو تذكاريا، وثيقة وضعها البشر على هذا الكوكب من أجل صالحهم وينبغي الحكم عليها وتطبيقها في ضوء التجربة البشرية. ولا ينبغي أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تتخلى عن وظيفتها.

إن شعب وحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة يكنان احتراما عميقا لما حققته الأمم المتحدة من منجزات في الماضي ويتطلعان إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتنا نحوها، مهما بدت مساهماتنا قليلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد جاكوب نينا، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس روبيرتو فلورس فاكوسي، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس.

اصطحب السيد كارلوس روبيرتو فلورس فاكوسي، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، فخامة السيد كارلوس روبيرتو فلورس فاكوسي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فلورس فاكوسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعدني ويشرفني أن أنقل تحيات واحترامات شعب وحكومة هندوراس القلبية، وكذلك تحيات واحترامات البلدان الأخرى الأعضاء في منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى، التي يشرفني أن أكون رئيسها الحالي.

وتود أمريكا الوسطى، ياسيدي الرئيس، أن تعرب عن غبطتها لانتخابكم عن جدارة لرئاسة هذه الدورة العادية الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإن سجلكم المهني الرائع في الخدمة العامة، لهو ضمان لأن تحقق هذه الدورة للجمعية العامة نتائج مثمرة وملموسة.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لممثل أوكرانيا السيد هينادي أودوفينكو لما قام به من عمل جدير بالثناء أثناء دورة الجمعية العامة الماضية. كما نعرب عن أصدق الامتنان للسيد كوفي عنان، الذي أبدى روح التفاني والكد في العمل وهو يضطلع بولايته كأمين عام لمنظمتنا في فترة عصيبة من حياة الأمم المتحدة.

ولقد ناضلت هندوراس طيلة تاريخها لتجذر النظام الديمقراطي في أرضها. وكافحت حتى تحتل مكانها في المجتمع العالمي كدولة كاملة العضوية، ولكي تشرب استقلالها، وطابعها الجمهوري باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وحتى تكفل الحريات العامة لجميع سكانها. إلا أن كثيرا من هذه الجهود قد أحبطت في فترات معينة

مؤسفة من ماضينا، وهو الماضي الذي تشابك تشابكا وثيقا مع ماضي الدول الأخرى في منطقة أمريكا الوسطى. ومن حسن الحظ أن هندوراس حمت وعززت ديمقراطيتها ومؤسساتها الداخلية في العقود الأخيرة، على الرغم من الظروف الصعبة المؤسفة التي عانت منها منطقة أمريكا الوسطى، التي فرض عليها رغم أنفها من الخارج، أن تكون مسرحا للحرب الباردة، وعلى الرغم من عواقب النزاع المسلح غير المواتية.

وتعمل حكومة أمريكا الوسطى الآن جاهدة لتوطيد أواصر السلام وروح المصالحة الداخلية في مجتمعاتنا. وعزيمتنا صادقة في هذه العملية، وما تحقق من تقدم مشجع بحق وهو مكافأة عادلة على تلك الجهود. وقد عقدنا العزم على أن ننصرف إلى الأبد، عن معارك القتال بين الأشقاء التي تسببت لنا في كثير من المعاناة وصرفت طاقتنا عن بناء منطقة سعيدة حرة ديمقراطية تنعم بالرفاهية، وتتوق إليها شعوبنا والتي تكافح حكوماتها الديمقراطية من أجل أن تمنحها لهم.

وينبغي أن يقال إنه على الرغم من أن هندوراس لم تكن مسرحا فعليا للصراع المسلح الذي دار في أمريكا الوسطى، إلا أنها قاست من العواقب الوخيمة التي ترتبت على ما ساد في المنطقة من انعدام للاستقرار والثقة والعنف، مما دفع الآلاف من أبناء هندوراس إلى الهجرة إلى بلدان أخرى، وأساسا إلى الولايات المتحدة. ومن المؤسف أن مواطنينا لم يلقوا معاملة عادلة، إذا لم تتح لهم نفس الفرص ونفس مركز المهاجرين كغيرهم من أبناء أمريكا الوسطى الآخرين. ونحن واثقون في أن ما قدمته هندوراس من تضحيات إبان منازعات الماضي في أمريكا الوسطى سوف تلقى التفهم الكامل وأن مهاجرينا سوف يحظون بالاهتمام الذي يستحقونه.

علاوة على ذلك، فإن رؤساء امريكا الوسطى، في مشاورات مستمرة واجتماعات دورية، يقومون بإعطاء دافع قوي للتكامل الإقليمي في جميع الميادين: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وتشمل ديناميات التكامل هذه دول بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية، عن طريق آليات مشاركة واسعة وتوقيع معاهدات اقتصادية وإجراء تبادلات ثنائية ومتعددة الجنسيات. كذلك نأمل في تنفيذ مشروع مشترك مع جمهورية المكسيك، ونرى أن المنطقة بأسرها يجب أن تحظى بالفوائد نفسها التي اتفقت الدول الرئيسية الثلاث في أمريكا الشمالية على الحصول عليها لأنفسها.

إن حكومة هندوراس تشيد بالأمين العام وتؤيد تماما جهوده لإصلاح المنظمة. وهناك اتفاق في الرأي في أمريكا الوسطى على أن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، ضروري للمنظومة الدولية. إلا أن ذلك التوسيع ينبغي أن يستند إلى تمثيل جغرافي منصف وإلى توافق المجموعات الإقليمية والآليات دون الإقليمية القائمة. كذلك يجب أن تشمل إعادة التنظيم استعراضا إجرائيا لكفالة المزيد من التمثيل والشفافية والكفاءة.

وتؤيد حكومة هندوراس مبادرة رئيس الولايات المتحدة لإنشاء منظمة عالمية لمكافحة الإرهاب. إننا ندين بشدة جميع أشكال الإرهاب دون استثناء لأننا نعتقد أنه شكل من أشكال القسوة البشرية وأنه ما من سبب سياسي أو أيديولوجي أو ديني أو ثقافي يمكن أن يبرره في هذه المرحلة التي بلغتها حضارتنا.

أما فيما يتعلق بموضوع مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فتكرر حكومتنا الإعراب عن دعمها للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. إن أمريكا الوسطى، بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، تتعرض لخطر التحول إلى منطقة إنتاج وتجارة للمخدرات ولا بد لها بالتالي من أن تتلقى أكبر دعم دولي ممكن لمكافحة هذه الآفة.

ونشعر أيضا بالسرور للتقدم الذي أحرزه المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، المعقود في روما، والذي كان هدفه إنشاء محفل قانوني بولاية عالمية بغية محاكمة وإدانة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وقد عانى شعب هندوراس نفسه من استخدام الألغام المضادة للأفراد، التي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية. ووفقا لذلك، نحن على استعداد لتأييد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتفخر حكومة هندوراس بأن تعلن أنها قد أودعت اليوم لدى الأمين العام صك تصديقها على اتفاقية الألغام الأرضية.

إن بلدان منطقة أمريكا الوسطى تشعر بالقلق إزاء التجارب النووية الأخيرة التي أجريت في مناطق جغرافية أخرى وتأسف لها. ونحن ندعو إلى إعمال معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية وتنفيذها بالكامل بوصفها خطوة هامة صوب القضاء الكامل على هذه الأسلحة المدمرة.

وتؤيد هندوراس جهود جمهورية الصين بشأن تايوان للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفي الوكالات الدولية في منظومة الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأن الظروف قد تغيرت إلى حد كبير وأنه في هذا الوقت من تاريخنا لا يمكن أن يوجد مبرر للعزلة الدولية التي يتعرض لها أكثر من ٢١ مليونا من البشر.

ومن بين المسائل الأخرى الجديرة بالذكر مسألة النهوض بالمرأة في المجتمع. ونحن نؤيد هذا النهوض ليس فقط لأن للمرأة الحق في المساواة، وإنما أيضا لأنه بمساعدتها يمكننا أن نعمل على بلوغ عالم أكثر عدلا وإنسانية. وندعو الدول لدعم منهاج العمل في التنفيذ الفعلي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

كذلك لأن الأطفال والمراهقين هم الأعضاء الأضعف في المجتمع، نحن مستعدون لتقديم دعمنا النشط لعقد مؤتمر عالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، بغية تنفيذ البرامج الوطنية وبرنامج العمل العالمي من أجل الشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعده، وبغية دعم المؤسسات والبرامج المصممة لحماية أطفالنا وشبابنا بصفتهم ذخيرة الأجيال وذخيرة روحية لأوطاننا.

إن العولمة مسألة ذات اهتمام خاص ويجب أن يتم تناولها في هذا المحفل الفريد - فائق الأهمية بالنسبة للبشرية - ذلك لأنها توجد تحديات هائلة لم يسبق لها مثيل.

وصحيح أن البشرية واجهت دوما تحديات فريدة على امتداد الألفية التي تقترب الآن من نهايتها. فقد وقعت أحداث كبرى على نطاق العالم غيرت بشكل أساسي أسلوب حياة الملايين من البشر: مثل الثورة المسيحية، في المجال الروحي؛ والثورات الليبرالية في فرنسا والولايات المتحدة، في المجال السياسي؛ والثورة الصناعية، في المجال الاقتصادي؛ والثورة الروسية، في المجال الاجتماعي. وقد أثر كل من هذه الأحداث التاريخية بصورة مختلفة على الطريقة التي تنظر بها البشرية إلى نفسها وعلى الدور الذي تحكم به الدول المجتمع.

وهكذا، فإن القرن العشرين - الذي شهد إنجازات عظيمة، وأخطاء جسيمة، وجهودا جبارة، واضطرابات هائلة، وإسرافا في سفك الدماء - يقترب الآن من نهايته. ونوشك الآن أن نفتح فصلا جديدا للبشرية، فصلا يزخر بعدم اليقين، والتوقعات، والمخاوف، والآمال - وهو القرن الأول في الألفية الثالثة المقبلة.

إن القرن العشرين سيخلف لأجيال المستقبل تركة لا مثيل لها ولا نظير في تاريخ تطور الإنسان. فهذا هو القرن الذي دخل بنا إلى أعماق أعماق وحدات العالم المصغرة عن طريق شطر الذرة وفك طلاسم الشفرة الجينية، مما مكننا من تفكيك مكونات المادة ومن اكتشاف عدد هائل من العناصر الجديدة والعناصر المصنوعة بانتظام واستخدامها بمساعدة صيغ مبتكرة من أجل الطاقة النووية، والضوء، والحرارة، والصوت. لقد كان قرنا للاكتشافات العظيمة في جميع العلوم - الرياضيات، والفيزياء، والطب، والكيمياء، والبصريات، وعلم الجينات، وعلم النفس، والإلكترونيات.

وهذا القرن هو قرن الفضاء الخارجي وأسبار الإنسان ومغامراته الجريئة خارج كوكبه. وهذا القرن هو قرن السرعة التي تسبب الدوار والتي تخترق جدار الصوت، وقرن الاتصالات والنقل التي حولت الأرض في الواقع إلى قرية عالمية. وهو قرن المعلومات السبرانية العالمية التي تعمل على وصل الإنسان بجاره في نصف الكرة الأرضية الآخر، تماما مثلما يتكلم صديقان في الساحة الخلفية لمنزليهما ولا يفصل بينهما سوى سور الحديقة. واليوم، يؤدي الحاسوب مهام كان يستغرق تأديتها على يد أكثر الناس ثقافة وموهبة قرونا من العمل، أو يعجزون عن تأديتها على الإطلاق. ولقد اندمجت الأعراق والثقافات فيما بينها، وأخذ بعضها يؤثر في بعض بتبادل لا يتوقف لابداعاتها. وهناك انتشار هائل للأفكار والأخبار والعادات والتطورات الجديدة، كما لم يكن يحلم به الإنسان أبدا طوال حياته المديدة، ووجوده المرهق على الأرض. وهذا هو قرن التغيرات الجغرافية السياسية المفاجئة بقدر ما هي صعبة التصور، وهي هائلة إلى درجة أن تأثيرها الذاتي سبق الذين اضطلعوا بها.

والمؤسف أن القرن سيذكَر أيضا بشعور من الحزن، بوصفه قرنا حدثت فيه حربان عالميتان وعدة حروب

مروعة محلية ومركزية. وهو قرن الأسلحة النووية الحرارية والسامة والكيميائية وغيرها من وسائل الدمار الشامل. وهو قرن الإرهاب الذي لا يعرف الرحمة والذي لا معنى له، وأيضا قرن انتشار المرض المروع، مرض "الإيدز"/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأخيرا، هو القرن الذي شهد أكبر تدمير للبيئة على يد الإنسان ولصحة بيئته، الأمر الذي يهدد على نحو خطير وجود كوكبه بالذات. ونشعر بالقلق، وبالتأكيد نشعر بالخجل، لأن هذا القرن سيذكَر أيضا بوصفه قرن الفقر المدقع في السواد الأعظم من البلدان. ونشعر بالحزن إذ أنه عندما يكون هناك ازدهار، فإنه يتركز فيما بين أغنى الدول، ولكن من جانب آخر، عندما يكون هناك أزمة، فإن آثارها المدمرة تحل على أفقر البلدان.

ولكن إذا كان هناك من مسألة يتصف بها هذا القرن وتسجَّل في سجلات البشر إلى الأبد، فهي الرغبة في الحرية وضرورة وجودها، وقيمتها. إننا لم نكافح أبدا بهذه الضراوة ولم نسدد هذا السعر المرتفع ثمنا للحرية، أو افتقارا لها، مثلما فعلنا في هذا القرن. ولم تكن هناك أبدا عدة محاولات لتدمير الحرية عن طريق الأنظمة، والايديولوجيات، والأنظمة والحروب، ولم يقم الإنسان أبدا بهذه المآثر الهامة وبهذه الأعمال الجميلة والبطولية، دفاعا عن الحرية أو سعيا إليها، مثلما فعل في العقود الـ ١٠ الماضية من هذه الألفية. والشخصيات الكبرى التي تركت بصماتها على التاريخ الحديث هي تلك الشخصيات التي أنكرت الحرية على أممها أو التي حققتها على نحو رائع، ودفعت في بعض الأحيان حياتها بالذات ثمنا لها.

ونشكر الله لأن بوسعنا القول في هذا الوقت، وفي هذا المحفل العالمي، إن الحرية حققت النصر وإنها ستواصل ترسيخ نفسها في كل ناحية من أنحاء العالم ما تزال مرفوضة فيها أو مسحوقة، وكلما تَبين الظروف لشعوبنا أن الحرية، وهي قيمة إنسانية أساسية، تستحق العناء الذي تجثمناه، وأن الكفاح من أجلها والمحافظة عليها أمران هامان لرفاه الإنسان المادي والروحي.

وإلى جانب الحرية، تحقق الديمقراطية النصر حول العالم، ولكن لكي يستمر هذا التقدم المحرز فعالا ودائما، كيما لا نفقد ما كسبناه ونعود إلى عهود الاستبداد التي هزمناها بجهد ومعاناة كبيرين، فإنه ينبغي الوفاء ببعض الشروط. وهذا هو التحدي الهائل للألفية المقبلة، أي كيف نحافظ على هذه الحرية، وكيف نعمل على امتدادها لتشمل أقاصي الكوكب - والاختبار الأخير - كيف ندير هذا لصالح البشرية بأسرها.

صحيح أنه مثلما هناك توقعات تبعث على الأمل والتشجيع ويجب أن نستفيد منها، هناك أيضا قدر كبير من الشعور بالقلق وحتى بالخوف لدى أممنا يتعلق بهذه التغيرات العالمية السريعة والجذرية والباعثة على الدوار. فالاقتصاد العالمي شهد تقدما وتطورا هائلا في السنوات الـ ٢٥ الماضية. والعولمة الاقتصادية أتاحت فرصا لجميع بلدان العالم وسببت مخاطر لها. ومع ذلك، يتضح تماما في هذا الوقت أن منافع العولمة لا تتشاطرها جميع البلدان، وفي عدة حالات، هناك تفاوت متزايد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهو تفاوت يولِّد توترات اجتماعية وسياسية في بلداننا، ويهدد على نحو خطير التقدم الديمقراطي الذي دفعنا ثمنه غاليا جدا.

وفي بداية عملية التحرر العالمي، كان من المؤكد أن تراجع تدفقات المساعدة من أجل التنمية سيعوَّض عنه بالمنافع التجارية وتدفقات رأس المال الخاص إلى مناطقنا. والحقيقة أنه على الرغم من دعمنا للتحرر التجاري باتخاذ تدابير ملموسة، فإن منتجاتنا تواجَه في أحوال كثيرة شتى أنواع العقبات التي يصعب التغلب عليها.

وثمة عوامل من قبيل تراجع المساعدة الإنمائية، ووجود عوائق تعترض تصدير منتجاتنا، وقِلة تحرك رأس المال الخاص أو تركيزه المفرط في مناطق معينة، وعبء الدين الخارجي، تصبح، مجتمعة، عقبات هائلة في طريق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي لشعوبنا. وأعتقد أن الوقت قد حان لتقييم ما يحصل على الصعيد العالمي بغية اتخاذ تدابير تمنع حصول المزيد من التدهور في ظروف العيش لسكاننا، وتعزز نظاما اقتصاديا واجتماعيا أكثر عدلا.

وهذا الشاغل مشروع جدا في ضوء التطورات المالية التي حصلت في الأيام الأخيرة في بعض بلدان جنوب شرقي آسيا وفي اليابان.

وهذه الاقتصادات والنظم قد عرضت علينا بوصفها نموذجا يحتذى ومعيارا لما يمكن انجازه مع التحرير الاقتصادي الكامل. وسارت روسيا في هذا الطريق الذي أدى إلى الأزمة التي تؤثر علينا اليوم والتي

نأمل بأن تكون مؤقتة. وهذا كله يعني أن الاقتصاد ليس كل شيء، وأن انتكاسة تقع في الحفاظ على مستوى الانعاش الاجتماعي لرفاه شعب معين بسبب الآليات الاقتصادية والمالية يمكن أن تؤدي بسرعة إلى تدهور ظروفه السياسية والاجتماعية مما يشكل خطرا وشيكا يتمثل في التراجع إلى الوراء في عملية تطوير الديمقراطية وفي التعريض للخطر مرة أخرى نعمة الديمقراطية الغالية، التي ضحى من أجلها ملايين الرجال والنساء في هذا القرن. وتوليد توقعات كبيرة وآمال مبالغ فيها بشأن الرفاهية والتنمية أمر خطير مثله مثل خيبات الأمل التي يمكن أن تشعر بها شعوبنا عندما يكون النظام الديمقراطي والنظام الاقتصادي الجديد عاجزين عن تقديم أجوبة ملموسة بشأن الاحتياجات الأساسية لأممنا. وهذا هو الخطر الكامن في الحركة الارتجاعية، وقلب الانتصارات والعودة إلى عدم الاستقرار والتناحر وانعدام الثقة وفقدان السلم الداخلي، بل وحتى السلم الدولي.

وتحت ضغط العولمة والتحديث والتكيفات الاقتصادية، فإننا بالتأكيد عرضنا للخطر حق الملايين من سكان الكوكب في حياة أفضل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وتتأرجح في كفة الميزان الهوية الوطنية للبلدان وهوية المناطق التي تواجه على نحو متزايد عملية سريعة من العولمة والذوبان، وهذا ليس جديرا بالثناء على الدوام. وتتأرجح في كفة الميزان أيضا هشاشة ومقاومة مجتمعاتنا في مواجهة الطوفان الهائل من التأثيرات والمتطلبات والنماذج المفروضة علينا من الخارج، خلف قناع التكيفات الهيكلية والتحديث. والاستقرار يتأرجح في كفة الميزان؛ فنحن نواجه تطورات كاسحة في أعمال العنف، أو مجرد أعمال تمرد يقوم بها الفقراء، والمهمشون والمستبعدون، لأنهم يشعرون أن لا حول لهم ولا قوة في مواجهة الحواجز التي تقف عائقا أمام بقائهم على قيد الحياة والوصول إلى فرص العمل والتعليم، والصحة والسلامة، وهي أمور أساسية، وحقوق أساسية كرسها بصورة مستفيضة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي احتفل شعب هندوراس بذكراه السنوية الخمسين بحبور عظيم وبأمل متجدد بأن تؤدي هذه المبادئ فعلا إلى قيام مجتمعات أكثر عدلا وسعادة.

ولا يسعنا أن نخفي الخوف الذي يتشاطره العديد من الحكومات الممثلة هنا، بأن نظاما اقتصاديا جديدا مجحفا وأكبر حجما من المعتاد وشاملا ولا يراعي الوقائع السياسية والاجتماعية لكل بلد والعمليات التي أدت إلى هذه التغيرات المتقلبة، من شأنه أن يدمر أية امكانية لتحقيق تنمية منصفة لكل شخص ولكل شعب، إلى الحد الذي تؤدي فيه العولمة إلى تركيز مفرط للقوة في أيدي الاتحادات المالية الكبيرة والضخمة، بدلا من التضامن في مجال التمتع بالسلع والفرص التي يوفرها قيام مجتمع عالمي جديد.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه جميعا، نحن جميعا ممن يضطلعون بمسؤوليات عامة في هندوراس وفي زوايا الكوكب الأربع هو فيما إذا كنا نسير صوب بناء عالم من التضامن يكون مثاليا ومعولما وسلميا وأخويا أو صوب اعتماد أشكال من الطغيان والعبودية والقسوة. ففي عالم لم تعد الحدود فيه تقسم بين البلدان، بل تتسع لتشمل الأطراف الجغرافية للكوكب، وفي عالم لا تحد فيه العلاقات الدولية بالطموح والخيال الإنساني، فإن السؤال هو ما إذا كنا نتجة إلى عولمة الأخلاق أو أخلاق العولمة. وينبغي الإجابة على هذا السؤال إذا كنا نريد أن نتفادى الموت، في دوامة نمو رأس المال والسوق والقيم الأخلاقية والأدبية للإنسانية، التي كانت الدعائم الأساسية التي تحول دون تفتت ما نسميه بالحضارة.

وباختصار، فإن المسألة مثار البحث هنا هي القدرة على حكم المجتمعات، دون فقدان الحريات التي أدت إلى نشوء الدول، ودون فقدان القيم الأخلاقية التي أبقتها على قيد الحياة، وحمتها مفاهيم أبدية مثل السيادة الوطنية، وحقوق الانسان الأساسية، وبقاء الكوكب، وتقرير المصير للشعوب.

وفي نهاية المطاف، ففي التسلسل الهرمي للقيم التي تحدد تطلعاتنا الأسمى، ما زال الهدف الأسمى للمجتمع والدولة يتمثل في الإنسان، والخير الأسمى الذي نسعى إلى تحقيقه لا يتمثل في النمو ولا في التنمية ولا في العولمة، وإنما في تحقيق السعادة والرفاه.

إذا هذا هو الوقت المناسب للسعي إلى إيجاد بدائل كالتعزيز الضروري للمؤسسات المتعددة الأطراف بالموارد المالية بشروط تفضيلية لدعم التنمية؛ وزيادة التعاون من أجل تعزيز توافر فرص أفضل لمن هم في أمس الحاجة وللتقليل من الاختلالات وتضييق المسافة بين الأغنى والأفقر؛ والتحكم بالعولمة لكي لا تتطلب تقديم تضحيات من جانب معظم الأمم في الوقت الذي تتركز فيه فوائدها في أيدي القلة؛ والسعي إلى إنشاء آليات إضافية ناشطة لخفض الدين الخارجي الذي يمسك بخناق معظم البشرية. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة

محفلا مناسبا من أجل تعزيز هذه المبادرات وغيرها الضرورية لضمان تهيئة ظروف أفضل للبلدان النامية واتخاذ تدابير ذكية لضمان السلام والوئام العالميين.

وتعلن هندوراس، حكومة وشعبا، إيمانها بالصفات السامية للإنسان وقدرته على الأمل والإيمان بمصير أفضل للبشرية. وإننا لعلى يقين بأن اتحاد جميع شعوب الأرض حول المواضيع الأساسية للسلام، وبقاء الكوكب على قيد الحياة، وإقامة نظام اقتصادي على نطاق العالم يكون أكثر توازنا وانفتاحا حقيقيا على الجميع، وإنشاء مجتمعات أكثر عدلا، وحرية وأمنا، سيظل مبررا لوجود الأمم المتحدة ومهمتها الأكبر. وفي هذا المسعى، فإن المنظمة تعول على دعم وتأييد هندوراس وغيرها من دول أمريكا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسي، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رفائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا.

اصطحب السيد رفائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية فنزويلا، فخامة السيد رفائيل كالديرا، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كالديرا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أرجو أن تقبلوا تهانئي المخلصة، على انتخابكم. وأنا مقتنع بأن خلفيتكم الأكاديمية الممتازة وخبرتكم القيمة بوصفكم رجل دولة ستخدمان بلدكم أوروغواي، خدمة جليلة وستعزز سمعة أمريكا اللاتينية.

كما أهنئ الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وهو وثيقة ثرية بالتحليل المتعمق والاقتراحات الخليقة بالاعتبار في هذه الأوقات المعاصرة.

إنني أتكلم نيابة عن فنزويلا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت تقترب منه ولاية حكومتي من الانتهاء، بعد بضعة شهور فقط. وكلمات فنزويلا صريحة ومخلصة حيث أننا مستعدون دائما لتقديم إسهامنا المتواضع، لكن الجيد، من أجل إقامة صداقة وطيدة وسلام فعال ودائم بين جميع شعوب العالم.

القرن الذي يقترب من الانتهاء ترك بصمات عميقة في تاريخ البشرية. ثمة حربان ضخمتان كادتا تقضيان على تقدم حضارتنا الرائع وقبل كل شيء كادتا تقضيان على احترام حقوق الإنسان الأساسي لأي تقدم. وهناك ثورة لم يسبق لها مثيل تتجه كما هو واضح الى أن تغير تغييرا حاسما وجه ومصير العالم ونهاية تلك الثورة كانت هي المفاجأة الأكثر روعة ويمنا التي شهدها العالم حتى الآن.

والحرب العالمية التي بدأت في عام ١٩١٤ كشفت لعيون العالم التي أفزعتها الأهوال القدرة البشرية على الشر والتدمير. لكن أعقبها عقدان من الإسراف والتبذير جعل الناس تنسى الأسباب الجذرية للانفجار. وإن محاولة إنشاء عصبة الأمم أيقظت المثل العليا وهدتنا الى السبيل بيد أنها تفككت عندما أعلن قصف المدافع اندلاع الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت انتهاء الحرب، التي حفلت بدروس التجارب المريرة واستلهمت المثل العليا للسلام والحرية عاشت لخمسة عقود تحت تهديد الحرب النووية. والكارثة الرهيبة التي كانت متوقعة كنتيجة حتمية لما يسمى بالحرب الباردة ظلت الشغل الشاغل للعالم حتى السقوط الشهير لحائط برلين، الذي فتح العهد الجديد الذي تجد البشرية نفسها فيه اليوم.

ولنصف قرن ما فتئ حفظ السلام مهمة صعبة وأحيانا مؤلمة. فالإيمان بالمثل العليا لم يكن كافيا لحل المشاكل فقد كنا نحتاج الى الإرادة وثبات المقصد الذي تنيره التجربة.

ولا شك أن الأمم المتحدة لعبت دورا هاما جدا في مهمة حفظ السلام هذه، على الرغم من كل أوجه القصور

والأخطاء التي يمكن أن تتهم بها. وما فتئت تشكل محفلا لا بديل له يمكن فيه لجميع البلدان أن تتبادل الحديث ويمكن فيه لجميع الأيديولوجيات ولجميع المجموعات الإثنية وجميع الأنظمة السياسية أن تتلاقى دون أن يغيب عن نظرها هدف تشجيع ورعاية الحرية في كل مكان وهدف ممارسة وتشجيع النظام الديمقراطي، بكل الوسائل القانونية الممكنة، وهو النظام الوحيد الذي يتسق حقا مع احترام حقوق الإنسان والتنافس الحر من جانب الجميع لتبوء سلطة الحكم. وقد استطاعت المنظمة الإبقاء على مركزها المحترم، ونحن نأمل اليوم أن نستطيع تعزيزها حتى نعمل معا بشكل حازم لمواجهة المشاكل والوقائع الجديدة الأمر الذي سيتطلب جهودا متعاظمة.

والقرن الذي يقترب من نهايته شهد أيضا تحولات مدهشة. فالسفر الجوي الذي كان حلما لقلة من الأشخاص ذوي الخيال الواسع، أصبح حقيقة يومية، ففي كل ساعة يسافر آلاف الناس بالطائرات من والى المطارات في جميع أنحاء العالم. والمغامرة الكبيرة لاستكشاف الفضاء قد بزت الآن التقدم في مجال السفر الجوي وبدأت برحلات الإنسان الى القمر.

إن طبيعة الكوكب الذي نعيش فيه ما فتئت محل مقارنات تذهب بأفكارنا عبر مسافات غير متناهية حول طبيعة الكون. وإن موقع مجموعتنا الشمسية ووحدة الكرة الأرضية التي نعيش فيها، في علاقة ذلك بالكون بأكمله، موضوع نحاول أن نكتشف أسراره يوما بعد يوم.

وفضلا عن ذلك فإن ثورة الاتصالات في غضون سنوات قلائل فقط، بالمقارنة بالتاريخ البشري، جعلت العالم أكثر اتحادا وأكثر ترابطا وأكثر حاجة إلى معايير ونظم لا يمكن أن يفرضها الأكثر قوة بل يجب أن تكون نتيجة توافق في الآراء، مع احترام كيان كل فرد وحقه في الحياة.

وفي المجتمع الذي نعيش فيه اليوم ندرك تماما الوجود المطلق لما هو كبير بيد أننا لدينا فكرة محددة أيضا عن أهمية ما هو متناه في الصغر. وإن الثورة التكنولوجية لم تترك مجالا مهما كان صغيرا من مجالات المعرفة دون أن تطرقه بفعل أثرها التحويلي. وإن المشتغلين بالفكر والعلوم البحتة والفنون يسعون سعيا جهيدا من أجل إيجاد سبل جديدة، يدفعهم حماسهم الناشئ عن التقدم الذي أحرز فعلا في تغيير طريقة حياة البشرية.

إننا نؤيد تأييدا قويا خطط الأمين العام لإصلاح المنظمة. ونحن مقتنعون بضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن. وإن إنشاء محكمة جنائية دولية خطوة هامة في الحياة القانونية للمجتمع الدولي. إن مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب تتطلب بشكل متزايد أن يصبح المجتمع الدولي مركزا لتنسيق هذه المكافحة. وهذه المشاكل الحساسة والصعبة لا يمكن تركها للأعمال الفردية للدول مهما كانت قوتها. لذلك فإن المجتمع الدولي يواجه مهمة شاقة.

إن مكافحة الفقر ما فتئت أحد أهم جوانب العمل الدولي في السنوات القلائل الماضية. والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية عبر عن أحد الاهتمامات ذات الأولوية للأمم المتحدة. وإن الأنشطة المتواصلة للوكالات المتخصصة والمشاريع التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحدد طريقا واضحا في السعي لإيجاد حل لهذه المشكلة، وهو طريق ينبغي أن يمتد ليشمل كل العالم. ونحن ندرك تماما أن السلام الحقيقي، السلام المستقر الدائم، يتطلب العدالة وأن العدالة تجد أصدق تعبير لها في العدالة الاجتماعية. وقد اعترفت بذلك البلدان المنتصرة في معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى، كما تم التعبير عنها في إعلان فيلادلفيا في عام ١٩٤٤ من جانب المتحاربين الذين كانوا على وشك الانتصار في الحرب العالمية الثانية. إن الكفاح ضد الفقر أكثر ضرورة وإلحاحا حيث لا يمكن لاقتصاد السوق وعملية العولمة الحالية في حد ذاتهما أن يستجيبا للمطالب التي تضعها المشاكل الاجتماعية على عاتق قادة العالم.

وبالإضافة إلى الجوانب الإيجابية والتقدمية التي لا يمكن إنكارها، للظاهرة المعقدة التي تعارفنا على تسميتها بالعولمة التي، يمكن أن تكون لها أيضا آثار سلبية متصاعدة على البلدان النامية الناشئة. وإزاء عدم التوازن القائم في العالم، يجب ينبغي إذن أن نجعل من التركيز على الآثار الضارة للمضاربات المالية الدولية نقطة خاصة. فتوازن الرعب الذي فرضته الحرب الباردة قد استبدل بفقدان الانضباط المالي، والمضاربات التي لا ترحم، والتي تناقض ما ينبغي أن يكون سائدا من قيم التضامن والأخلاق حتى في أكثر حالات التطور التكنولوجي تقدما. وأفقر البلدان هي الضحايا التي تعاني من هذا الواقع، ولكن هذه الحالة قد تهدد المجتمع الدولي بأسره. وهي تؤثر حتى على البلدان المتقدمة النمو. ولا أحد يستطيع الإفلات من آثارها. ولذلك فإني أرى أن يركز جدول الأعمال العالمي

على هذه المسألة الحاسمة، وأن يعطيها الأولوية على الأهداف الأخرى، التي وإن كانت هامة، يجب أن تخلي الطريق لهذه المسألة الأساسية.

وقد بين وفدي لدى الأمم المتحدة، أولا في مجموعة الـ ٧٧، ثم في الجمعية العامة، ضرورة عقد اجتماع خاص لدراسة تمويل البلدان النامية. وإذا لم تعالج المساعدة المالية المقدمة للبلدان النامية، على أساس الأولوية، وإذا لم تتيسر الموارد اللازمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والوكالات الأخرى التي تتعامل مع الأهداف الأساسية للتنمية، فإن العولمة لن تنجح بالقدر الذي كنا نأمله.

وقد أسفرت آثار الأزمة الآسيوية على أمريكا اللاتينية عن إضعاف لبعض العملات، وهبوط كبير في الأسواق الرأسمالي، وصعود في معدلات الفوائد الداخلية، وقيود في الحصول علىالقروض الأجنبية، وزيادة سريعة في عوامل المجازفة بالنسبة للبلدان الناشئة.

وكشفت الآثار الواضحة لظاهرة العولمة عن أوجه القصور في النظام المالي والنقدي الدولي، الذي تميز مؤخرا، في جملة أمور،بظهور تأثير حاد لمشاركة الجماعات المالية القوية، والأدوار الحاسمة لبعض الأطراف، مثل الوكالات التي تقيم المخاطر، والتي أصبح بعضها يشكل تهديدا أسوأ من القوى الغظة في الأوقات الأخرى. وقد حان الوقت لتشجيع التفاهم على نحو أفضل بين البلدان المكتملة النمو، والبلدان النامية التي تأثرت جميعها بدرجة متساوية من عدم الاستقرار المالي. وتعتقد فنزويلا أنه ينبغي أن تحتل الموضوعات المالية والنقدية مكانا دائما على جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم ينبغي تشجيع وتعزيز تبادل الأفكار بين المنظمة والمؤسسات المالية الدولية التي تشكل منظومة بريتون وودز.

وستتوقف عملية العولمة بصورة أساسية على التوازن بين الأغنياء والفقراء، وبين أكثر الدول تقدما في النمو، والدول المتوسطة النمو وأقل الدول نموا، وعلى تطبيق صيغ عادلة لتخفيف عبء الديون الخارجية الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره.

وفي نهاية القرن العشرين ليس هناك هدف أهم من توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه الناحية. وإذا لم تتخذ تدابير لوضع حد لما أسماه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بالرأسمالية المتوحشة، التي تؤدي بشهوتها المفرطة للربح، إلى حالات عدم استقرار تنتقل بسرعة مدوخة إلى جميع المراكز الاقتصادية في العالم، فإننا نكون قد استبدلنا الخوف من الحرب النووية بتهديد كارثة اقتصادية واجتماعية.

وفي رأيي في عالم اليوم المعولم، أن من أولى التزامات المجتمع الدولي، الذي يعمل من خلال الأمم المتحدة وتتولى هي التنسيق بين أعضائه، تعزيز عزيمته على منع وتصحيح الاختلالات غير المقبولة، وكفالة الوعي والقدرة لدى الأجهزة المالية الدولية لمواجهة حالات الطوارئ.

وبعد بضعة أسابيع، سيتوجه شعب فنزويلا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب قادته الجدد. وخلال ٤٠ سنة متتالية، وفي نهاية كل فترة كما حدد الدستور، ظلت عملية انتقال السلطة تنفذ كما نص على ذلك دستور الجمهورية. وفي ظل ظروف متغيرة، ظلت المؤسسة الديمقراطية مستقرة، في مناخ مفعم بالحرية المطلقة. والحالة الاقتصادية الصعبة ورياح التغيير التي تهب على جميع أرجاء العالم، وتزداد قوة في عشية الألفية الجديدة، قد جعلت الحوار السياسي في فنزويلا يتركز على فكرة التغيير. ومع ذلك فإني مقتنع بأنه، بالرغم من التغير الذي تترقبه فنزويلا، فإن حب شعبها للحرية والديمقراطية، باعتبارها أفضل نظام للحكم، والتزامه بالكفاح من أجل السلام والتفاهم بين جميع الأمم، سيبقى دون تغيير.

واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأنه بالرغم من أن كفاحنا في سبيل الاستقلال السياسي ربما كان أكثر كفاح سالت فيه الدماء في القرن التاسع عشر، فإننا لم ندخل في صراع عنيف واحد مع أي بلد آخر منذ ميلاد جمهوريتنا. وفي المحافل الدولية تميزت فنزويلا بدعمها الثابت للسلام العالمي، وقدمت دائما إسهامها المتواضع في أية مبادرة لصالح العدالة والسلام. ولهذا أستطيع أن أطمئن الجمعية على أن الحكومة المقبلة في فنزويلا، وبغض النظر عن قرار الناخبين، ستظل تتابع نفس النهج في داخل الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمة أن تعول على فنزويلا في كل شيء يتعلق بتقديم خدمة إلى أي أحد وإلى جميع بني البشر، أو بالصداقة والتعاون والسلام بين الأمم، وأي شيء تقتضية مكافحة الجريمة، والفقر، والاتجار بالمخدرات، والكراهية، والتمييز - وجميع الشرور التي

اكتنفت الإنسانية. ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة ستقف دائما في مواجهة هذه الشرور كدرع واقية من الأذى ومنارة للأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رفائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة إسرائيل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولةرئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة اسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة اسرائيل، إلى المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة إسرائيل، السيد بنيامين نتانياهو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتانياهو (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باعتباري رئيسا لوزراء إسرائيل، فإني أمثل دولة تصورت نشأتها وشجعتها وأيدتها عصبة الأمم منذ ٨٠ عاما والأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما. وهذا الاعتراف غير العادي من جانب المجتمع الدولي أكد ما عرفه الشعب اليهودي وشعر به لألفي عام: إن الرابطة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل أبدية، وبعث الدولة اليهودية في أرض إسرائيل حتمية تاريخية.

إن المتدينين وغير المتدينين، على حد سواء، اعتبروا هذا البعث معجزة حديثة، تحقيق رؤيا الأنبياء العبرانيين. إلا أننا منذ حدوث تلك المعجزة، كنا نأمل جميعا أن يصاحبها تحقيق نبوءة من الكتاب المقدس أخرى:

"فلا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب من بعد". (الكتاب المقدس، الفصل الثاني، ٤)

في الحقيقة، بهذه الروح مدّ مؤسسو إسرائيل يد السلام إلى جيراننا في إعلاننا الاستقلال منذ حوالي ٥٠ عاما. والآن، بعد نصف قرن، إذ نشهد بفخر منجزات ومآثر أمتنا غير العادية، نحن عازمون على إكمال دائرة السلام حولنا. ما من شعب عانى من الحرب والعنف أكثر مما عانى الشعب اليهودي، وما من أحد يريد السلام أكثر مما نريد. وأنا أعرف أن هذا ليس تصورا عاما لنا. إنني، شخصيا، غالبا ما أتهم بأنني لا أريد السلام. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا. لقد كنت في ميادين المعركة. ورأيت رفاقي يسقطون. ولي طفلان في بلدي. وأريد مستقبلا خاليا من الحرب - مستقبل سلام، لهم وللأطفال الفلسطينيين مثلهم.

إننا نريد السلام لنا وللشعب الفلسطيني، الذي كانت معاناته الطويلة واحدة من أقسى آثار الحروب التي شنت ضدنا. إننا راغبون في التوصل إلى تسوية مؤلمة من أجل السلام. ونأمل أن يكون الفلسطينيون مستعدين لقبول تلك التسويات الضرورية أيضا. إن ما يهم هو حياتنا معا في أرض صغيرة جدا. وليس هناك سبب يجعل من غير الممكن أن نحيا معا. إننا جميعا، بعد كل شيء، أبناء وبنات إبراهيم.

إننا إذ نبحث عن السلام، نواجه بطبيعة الحال أزمات ومآزق، وإحباطات وعقبات - وهذا لا يمكن تجنبه في أية عمليات مفاوضات. لكن المفاوضات وحدها هي التي يمكنها أن تحل مشاكلنا. وأية نتيجة ليست وليدة مفاوضات هي دعوة للعنف المستمر. والمفاوضات التي يصاحبها العنف والتهديدات بالعنف دعوة للفشل. ولذلك، فإن خيار العنف يجب أن ينبذ تماما ويتنكر منه بصفة دائمة.

السلام لن يتحقق إلا بالانصياع إلى النداء الذي وجهه زعيمان عظيمان، الرئيس المصري المرحوم أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل السابق المرحوم مناحم بيغين. منذ واحد وعشرين عاما أعلنا في القدس، "لا مزيد من الحرب، لا مزيد من سفك الدماء".

إن المعاهدة التي وضعاها في كامب دافيد كانت نقطة تحول غيرت وجه منطقتنا. لقد أفادت بلدينا كليهما وولدت الأمل لنا جميعا، كما فعل السلام مع الأردن، الذي هو سلام نموذجي لجميع جيراننا. إن إسهام الملك حسين في هذا السلام، وتفانيه في التقدم بعلاقتنا وجهوده لمساعدة عملية السلام مع الفلسطينيين قيِّمة. وباسم شعب إسرائيل، وبالتأكيد باسم جميع الشعوب والحكومات الممثلة في هذه الجمعية، أود أن أبعث للملك حسين بأطيب تمنياتنا القلبية بالشفاء العاجل الكامل.

إنني أعتقد أنه يمكننا تحقيق اتفاق سلام ناجح مع الفلسطينيين أيضا. ولكن حتى يدوم ذلك السلام، يجب أن يكون قائما على مبدأين أولهما الأمن. أي سلام لا يمكن الدفاع عنه لن يدوم. هذا هو الدرس الرئيسي من دروس القرن العشرين. ولا يمكن لأي منا أن ينسى هذا الدرس، وخاصة الشعب اليهودي. وباعتباري رئيس وزراء الدولة اليهودية الوحيدة، يجب أن أضمن قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها، بصرف النظر عن نقد وسوء فهم الذين لا يشتركون في تحمل هذه المسؤولية.

المبدأ الثاني لسلام دائم هو التبادلية. إن الاتفاقات التي يحترمها كلا الطرفان هي وحدها التي يمكن أن تكون ناجحة. والاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين في أدنى القائمة استنادا إلى معادلة بسيطة: الفلسطينيون يحصلون على ولاية في الأراضي التي يعيشون فيها، وفي المقابل يمنعون الاعتداءات الإرهابية ضد إسرائيل من تلك الأراضي. وإسرائيل لا تزال تفي بما عليها من هذا الاتفاق: ١٠٠ في المائة من الفلسطينيين في قطاع غزة و ٩٨ من الفلسطينيين في يهودا والسامرة، المعروفة باسم الضفة الغربية، يعيشون الآن تحت الحكم الفلسطيني. إنهم يتمتعون بمزايا الحكم الذاتي: لهم علمهم الخاص بهم، وهيئاتهم التنفيذية والتشريعية والقضائية وقوة الشرطة الخاصة بهم.

لا يمكن لأحد بعد الآن أن يدعي أن إسرائيل تحتل الفلسطينيين، إننا لا نحكم معيشتهم، لكننا لا يمكننا أن نقبل وضعا يهددون فيه أرواحنا، وهذا يثير قلقنا البالغ ونحن نقترب من إجراء المزيد من إعادة الانتشار.

إن الأرض التي نتفاوض بشأنها لا يسكنها فلسطينيون تقريبا - هناك فقط بضعة آلاف من البدو الرحّل. إلا أن هذه الأرض هي البقعة التي نقشت عليها آلاف السنين من التاريخ اليهودي. ولها تأثيرات قوية على مجتمعنا. وينبغي أن نتذكر أن إسرائيل عند أوسع نقطة فيها عرضها ٥٠ ميلا، وإذا ما كان عليها أن تتخلى عن الضفة الغربية كلها، كما يخبرنا البعض بعجرفة، فإن تلك المسافة ستنخفض إلى المسافة بين هذا المبنى ومطار لاغوارديا. كم حكومة أو زعيما يضعون أممهم في هذا الخطر؟ لا أحد. لكننا مستعدون لتحمل مخاطر دقيقة محسوبة ومضبوطة من أجل السلام. ومع ذلك، فإن التخلي عن بوصة مربعة واحدة من هذه الأرض يعذبنا، ويعذبني شخصيا. إن كل حجر وكل تل ووادي مررت به - أعرفه معرفة حميمة، وكذلك شعبي - يردد صدى وقع أقدام أجدادي، منذ مهد الحضارة اليهودية عبر الملوك والأنبياء التوراتيين وحكماء وعلماء وشعراء إسرائيل، حتى عصرنا.

إلا أنه بروح التسوية والتصالح وافقنا على أن ننقل إلى السلطة الفلسطينية بعض هذه الأرض المقدسة، شريطة المحافظة على مبدأي الأمن والتبادلية. وهذا يعني أن إسرائيل ستحتفظ بقدرتها على الدفاع عن نفسها، وأن الفلسطينيين سيفون بتعهداتهم، أولا وقبل كل شيء بأن يتجنبوا العنف ويكافحوا الإرهاب.

بموجب اتفاقات أوسلو والخليل التي وقعتها، وافقت السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات على تفتيت البنية الأساسية الإرهابية وإلقاء القبض على الإرهابيين ومحاكمتهم. ووافقا على جميع الأسلحة غير القانونية والتخلص منها وحبس القتلة المطلوبين وتسليمهم وتخفيض رجال الشرطة الفلسطينيين إلى الأعداد المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو. ولم يتم الوفاء بهذا حتى اليوم. ووافقا أيضا على وقف الدعاية اليومية المعادية في التلفزيون الفلسطيني الرسمي. فهناك برامج سيسمي ستريت التي تدعو الأطفال في سن الخامسة إلى أن يصبحوا مقاتلين انتحاريين وأخشى أن يكون هذا تعليم من أجل الحرب لا من أجل السلم. ووافقا على أن يستكملا إلغاء الميثاق الفلسطيني وهو أمر لا يمكن أن يقوم به إلا المجلس الوطني الفلسطيني. ذلك الميثاق لا يزال موجودا في الكتب ولا يزال موجودا على شبكة الإنترنت، ويمكن للممثلين أن يجدونه عليها. إنه يدعو حتى الآن إلى تدمير إسرائيل عن طريق الكفاح المسلح وهذا كناية عن الإرهاب. لذلك أقول اليوم لشركائنا الفلسطينيين "اختاروا السلم، قاتلوا من أجل السلام. لا يمكنكم أن تتكلموا عن السلم وتتسامحوا مع الإرهاب".

من الطبيعي أن الإرهاب يعرض سلمنا للخطر ولكنه أيضا سرطان عالمي. والعديد من القادة اليوم يفهمون ذلك كما أوضح الرئيس كلينتون بجلاء من على هذا المنبر منذ أيام قليلة. بيد أن ما يجعل للإرهاب المتأصل في الشرق الأوسط طابعا مدمرا وخطيرا هو أن الإرهابيين يلجئون إلى تفسير مشوه وملتوي ومتعصب للإسلام، يبعد كثيرا عن الإسلام المستنير. ليس لدينا نزاع مع الإسلام فهو أحد الأديان العظيمة في العالم، ونحن نعجب بمؤسساته ونحترم تعليمها. ولكن الإرهاب الإسلامي المتعصب خيانة دينية فهو لا يهددنا وحدنا بل إنه يقوض الحكومات والمجتمعات العربية ويعرض السلم في العالم للخطر.

ومن أجل هزيمة الإرهاب، يجب معاقبة الإرهابيين وردعهم ويجب أن يختفي مناخ الدعم الذي يتمتع به الإرهابيون في بلاد مختلفة. وهذا هو الطريق الوحيد لإضعاف الإرهاب ووقف نموه واستئصال جذوره من حياتنا.

والقضاء على الإرهاب سيؤدي دون شك إلى تحقيق الرخاء في منطقتنا. إننا نتخيل اقتصادا إقليميا يقوم على أساس السوق بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. وبينما أتكلم الآن فإننا نرفع الحواجز التجارية ونتخلص من الروتين الحكومي ونعزز المشاريع المشتركة بين الأطراف. لقد تزايدت التجارة بين إسرائيل والفلسطينيين على نحو كبير في السنتين الماضيتين لأن سياستنا سياسة حرة. وإذا تحسنت الأمور اقتصاديا عندهم فسوف تتحسن أيضا عندنا. أود أن أعطي مثالا يتعلق بتحويل ضريبة القيمة المضافة من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والذين تزايد عددهم على نحو كبير في السنتين الماضيتين. فمنذ ثلاث سنوات نقلنا حوالي ٧٠٠ مليون شيكل إلى السلطة الفلسطينية من عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وفي هذا العام سيصل هذا الرقم إلى ٢ بليون شيكل. وهذا يمثل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في ثلاث سنوات. إن الممثلين هنا لا يعرفون ذلك، لا يعرف أحد منهم أننا نُحسن على نحو كبير الاقتصاد الفلسطيني لأننا نؤمن بأن الحياة الأفضل لهم هي حياة أفضل لنا أيضا.

وفي غياب العنف سنتمكن جميعنا - الفلسطينيين والأردنيين والمصريين والإسرائيليين، وربما أضيف أيضا السوريين واللبنانيين - ولم يعد هذا حلما بعيد المنال بل هو حلم يساورني نحو الوصول إلى مستوى معيشة ونوعية حياة لا يمكن تخليهما الآن. وعندما ننتهي من المحادثات الجارية سنبدأ المفاوضات بشأن التسوية النهائية، تسوية نهائية لتحقيق السلم مع السلطة الفلسطينية.

لقد سعيت إلى بدء هذه المفاوضات منذ سنة. ولكن يؤسفني أن أقول أن العرض الذي تقدمت به قوبل بالرفض. لقد طال انتظار هذه المرحلة. ولكن كما أشار الراحل إسحاق رابين، ليست هناك تواريخ مقدسة في اتفاقات أوسلو. ولم يتم الوفاء بأي تاريخ مستهدف في تلك الاتفاقات. والفشل في الوفاء بهذه المواعيد لا يضع حدا للاتفاقات. واتفاقات أوسلو لا تتعلق بالوفاء بمواعيد محددة، ولكن هدفها الأساسي هو التوصل إلى اتفاق سلم من خلال المفاوضات.

إن إعلان الدولة الفلسطينية بصورة تعسفية من جانب واحد من شأنه أن يشكل تجاهلا للغرض الأساسي من أوسلو وأن يمثل انتهاكا أساسيا لاتفاقات أوسلو وقد يؤدي إلى الانهيار الكامل للعملية. إنني أحث السلطة الفلسطينية بقوة على ألا تسير في هذا المسار. فمثل هذه الإجراءات ستؤدي حتما إلى ردود فعل انفرادية من جانبنا وهذا التطور لن يكون جيدا للفلسطينيين ولن يكون جيدا لإسرائيل ولن يكون جيدا للسلم.

يجب علينا الاستمرار في التفاوض بإخلاص ودون كلل حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي للسلم. وليس هناك أي سبيل آخر.

ما هو شكل مثل هذا السلم؟ إنني أتصور أن نجاحه يكمن في ضمان التوازن التالي: أن يحصل الفلسطينيون على جميع السلطات لتنظيم حياتهم وألا يحصلوا على أية سلطة لتهديد حياتنا. سيكون لهم حق التحكم في جميع جوانب مجتمعهم، مثل القانون والدين والتعليم والصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والصحة والرفاه. ويمكنهم أن يحققوا الازدهار والنمو، ولكن لا يمكنهم أن يُعرضوا وجودنا للخطر. فمن حقنا أن نضمن ألا يصبح الكيان الفلسطيني قاعدة للقوى المعادية، بما في ذلك القوى الأجنبية ومن حقنا أن نضمن ألا يصبح قاعدة وملجأ للإرهابيين. وفي بعض الحالات نتكلم عن قاعدة تبعد عنا - عند التشبيه بمدينة نيويورك - بضعة شوارع فقط دون وجود الإيست ريفر. إننا نتكلم عن شيء حقيقي لا يقوم على الافتراض.

وعندما كنت أعد هذا الخطاب، أُبلغت بوقوع هجوم إرهابي - هجوم آخر - في محطة الحافلات في القدس، ولحُسن الحظ لم يُقتل أحد اليوم. ولكن هل يمكننا أن نضمن ذلك؟ إننا نسعى إلى سلم حقيقي دون عنف. سلم دون إرهاب، السلم الوحيد الذي له معنى.

ولا يمكننا أيضا أن نقبل التهديد المهلك للأسلحة، مثل الصواريخ المضادة للطائرات التي تُطلق من على التلال المشرفة على مدننا ومطاراتنا وإذا أراد بعض الممثلين الهبوط في مطار تل أبيب كما فعل كثيرون في الماضي، فإن طائراتهم يمكن أن تتعرض للخطر بسبب عدم قدرة إسرائيل، في ظل تسوية سلم دائم، على السيطرة على استيراد هذه الأسلحة المميتة. هذا هو التحدي الأساسي لمفاوضات المركز النهائي الدائم : أن نحقق سلما دائما يقيم توازنا بين الحكم الذاتي الفلسطيني والأمن الإسرائيلي. هذا السلم يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات والمفاوضات وحدها. وليس هناك أي سبيل آخر.

والمفاوضات من أجل السلم، هي ما نريده مع لبنان وسوريا أيضا. وكما تعرفون، أعلنت حكومتي منذ ستة أشهر مبادرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وقلنا في قرارنا إن إسرائيل كانت مستعدة للانسحاب من جنوب لبنان بشرط الوفاء بمطلب واحد، أن توضع ترتيبات أمنية لضمان سلامة السكان المدنيين على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

ويمكنني أن أبلغكم الآن إنني أجد نفسي في موقف غريب عندما أعرض الانسحاب من بلد عربي وأواجه برفض عربي للتفاوض بشأن هذا الانسحاب. بيد أنني مع ذلك يمكنني أن أبلغكم أننا لا نزال يحدونا الأمل. إننا لم نتخل عن هذه المبادرة.

إن السلام مع سوريا ولبنان سوف يُتم دائرة السلام مع جيراننا المباشرين. غير أن تحقيق سلم دائم في منطقتنا يتطلب التصدي للمخاطر الوجودية المنذرة بالسوء التي لا تزال تهدد إسرائيل من وراء الأفق المباشر. فإيران والعراق يواصلان كلاهما جهودهما للحصول على أسلحة غير تقليدية وقذائف تسيارية ذات مدى استراتيجي. وقامت إيران توا باختبار ناجح لقذيفة متوسطة المدى. وأعلن العراق أنه لن يعود يقبل التفتيش الدولي على برامجه غير التقليدية، وهو تفتيش تقتضيه قرارات مجلس الأمن.

إن هذه التطورات لا تهدد إسرائيل فحسب بل تهدد جميع الدول الممثلة في هذه القاعة. إن أسلحة الدمار الشامل، بين يدي الأنظمة الشريرة في الشرق الأوسط، قد تكون أشد تهديدا للعالم ولسلام العالم من أي شيء عرفناه في الماضي. وأريد أن أحذر الأعضاء من شيء آخر، وهو أن ندع الكلام المعسول الذي يصدر عن زعماء تلك الأنظمة يجعلنا نستكين إلى عدم فعل شيء هو تكرار لأسوأ أخطاء هذا القرن. وما هو مطلوب بدلا من ذلك، هو العمل الدولي المتفق عليه لمنع وقوع كارثة.

ومع ذلك فإن هذا، هو الأمر الذي أنشئت هذه الهيئة لفعله. وإذا كان لهذه الهيئة أن ترتفع إلى مستوى توقعات مؤسسيها، سيكون عليها أن تصبح أكثر مقدرة، بمراحل، على التمييز بين المعتدين المتعصبين والضحايا التي يقصدها هؤلاء المعتدون. وأعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع النهوض بإيجاد مناخ من السلام والاستقرار في منطقتنا بالتشجيع على إعادة تنشيط اللجان المتعددة الأطراف المتصورة في مؤتمر مدريد، إذ أن هذه اللجان، بتصديها لمسائل مثل التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتحديد السلاح، وحل مشكلات اللاجئين، والماء والبيئة، يمكن أن توجد اللبنات الهامة لبناء السلام.

ولكن، في نهاية الأمر، كما في كل نزاع، فإن القرارات الجوهرية يجب أن تتخذها شعوب الشرق الأوسط أنفسها. وعليها أن تقرر هل تستمر المنطقة في كونها حلبة للإرهاب والحرب، أو تصبح مشاركة مشاركة كاملة في اقتصاد عالمي سلمي ومزدهر. إن التعاون والسلام يمكن أن يعطيا الشرق الأوسط مركزا قياديا في العالم خلال الألفية القادمة. أما العنف، والإرهاب، والحرب، فهي تؤكد الركود والبؤس.

ونحن، في أعماق قلوبنا، نعرف ما هو الخيار الذي نريده لأولادنا. فزوجتي وأنا نأمل أن ولدينا الصغيرين، عندما يكبرا، ستكون المنافسات الوحيدة التي سيدخلانها مع الأطفال الفلسطينيين، والأطفال المصريين، والأطفال الأردنيين والسوريين واللبنانيين، هي مباريات في ملاعب كرة القدم أو مناقشات في جمعيات تطارح الآراء.

من مميزات الشعب اليهودي أنه يعيش على الأمل. والأمل هو اسم نشيدنا الوطني. وهو الذي مكننا، على الرغم من اضطهاد لا مثيل له، وعلى الرغم من أفظع الكوارث التي حلت بأي شعب وأية أمة، أن نسهم، بفضل تمسكنا بالأمل، بكل ما أسهمنا به في التقدم البشري طوال

السنوات الأربعة الآلاف الماضية. وهذا الأمل تُعبِّر عنه الصلاة التي نؤديها هذا الأسبوع، بينما نحتفل بالعام اليهودي الجديد. بل رغبة نوجهها من عاصمتنا الأزلية، أورشليم، مدينة السلام، إلى جميع جيراننا وجميع الحاضرين هنا اليوم: "راجين أن ينتهي العام بلعناته ويبدأ عام جديد ببركاته". "شنة توفا" - أتمنى لكم عاما سعيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به توا.

تم اصطحاب السيد بنيامين نيتانياهو، رئيس الوزراء ووزير الإسكان والتشييد والشؤون الدينية في دولة إسرائيل، من المنصة.

بيان السيد آتال بهاري فاجبايي، رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الهند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الهند.

تم اصطحاب السيد آتال بهاري فاجبايي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يطيب لي أن أرحب بدولة السيد آتال بهاري فاجبايي، رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فاجبايي (الهند) (تكلم بالهندية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية الانكليزية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونتمنى لكم التوفيق في جهودنا المشتركة في الأمم المتحدة، ونقدم لكم تعاوننا الكامل. ونود أن نشكر سلفكم على التزامه وعلى إسهامه، وأن نثني عليه لعمله خلال العام الماضي.

لقد تكلمت لأول مرة أمام الجمعية بوصفي وزيرا للخارجية في ١٩٧٧. ومنذ ذلك الوقت سعدت لسنوات كثيرة بحضور دورات الجمعية العامة، ولكن دون أن تكون عليَّ مسؤولية وزارية. وإني أعترف، بعرفان، بثقة رؤساء الوزراء المتعاقبين. وبالنسبة لي يعني ذلك أيضا توافقا في الآراء حول المصالح الوطنية والسياسة الخارجية للهند. وعندما تحدثت إلى الجمعية العامة في ١٩٧٧، كان ذلك، بطرق شتى، عند أحد مفترق الطرق في تاريخ الهند. لقد كانت حكومة جاناتا ائتلافا بين عدة جماعات اتحدت لإعادة ثقة شعبنا في الديمقراطية ومنذئذ حدث عندنا تغيير كثير من الحكومات، غير أن وعي الشعب السياسي وثقته في المؤسسات التي يرتكز إليها نظامنا الدستوري، لم يتزعزعا. واليوم، حين آتي إلى هذه المنصة بوصفي رئيسا للوزارة، آتي بالنيابة عن تحالف آخر. فإن الهند قد أثبتت أن الديمقراطية يمكن أن تدق جذورها في بلد نام. وأنا واثق أن التجربة الهندية سوف تثبت أن الديمقراطية يمكن أيضا أن توفر أساسا لنمو اقتصادي مستقر، طويل الأجل، في المجتمعات النامية. هذه هي الدرب التي اختارها شعب الهند، وأقف اليوم أمام الجمعية رمزا لتلك الهند الجديدة التي دبت فيها الحياة مرة أخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سخيدزي (جورجيا).

إن عالم السبعينات قد طوته صفحات التاريخ. وذهبت الأغلال التي كان الناس يرسفون فيها من جراء ضغوط الحرب الباردة. وكانت السمة المميزة للعقدين الأخيرين هي انتشار الديمقراطية على النطاق العالمي. وبقوة الاقتداء بالمُثل، كنا أحد صانعي نصر الديمقراطية. ومن هنا تنطلق رغبتنا في أن نرى الأمم المتحدة نفسها تتحول إلى الديمقراطية. إن هيئة دولية لا تعكس الحقائق الدولية المتغيرة، ولا تتغير معها، سوف تواجه لا محالة عجزا في مصداقيتها. ولذا نساند أمما متحدة أعيدت حيويتها وزيدت فعاليتها، أمما متحدة تكون أكثر استجابة لشواغل الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء بها، وأفضل عدة لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا في القرن الحادي والعشرين.

إن مجلس الأمن لا يمثل الحقيقة المعاصرة؛ ولا يمثل الديمقراطية في العلاقات الدولية. وعقب انتهاء الحرب الباردة، اكتسب المجلس حرية العمل، غير أن التجربة تدل على أن المجلس لم يعمل إلا عندما كان ذلك ملائما لأعضائه الدائمين. وتجربة الصومال لا تعزز الثقة في

مجلس الأمن - وهناك أمثلة أخرى كذلك. وعمليات حفظ السلام لا يمكن أن تكون انعكاسا لأولويات ورؤى سياسية تالية.

وليس هناك سوى دواء واحد هو: إدخال دماء جديدة. ولا بد أن يكون مجلس الأمن ممثلا لعضوية الأمم المتحدة. ويجب أن تصبح البلدان النامية أعضاء دائمة. وهذا حق للعالم النامي. فوجود بعض البلدان النامية أعضاء دائمة يصبح أمرا لا مفر منه إذا أريد تصريف مسؤوليات مجلس الأمن بصورة فعالة، وخاصة ونحن نرى المجلس يتصرف في العالم النامي بأسلوب حصري تقريبا. فمن الطبيعي عندما ترتب القرارات آثارا على العالم النامي ينبغي أن تكون لهذه البلدان كلمتها على قدم المساواة. وإلى جانب التدابير الأخرى يجب أيضا إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته غير الدائمة بحيث تشترك في أعماله دول نامية أخرى. ولكن هذا لا يكفي وحده، لأنه طالما كانت السلطة الفعلية في المجلس في يد الأعضاء الدائمين لن تعزز أو تحمي مصالح العالم النامي ما لم تكن البلدان النامية أعضاء دائمة على قدم المساواة مع الأعضاء الدائمين الحاليين. وهذا الأمر وحده هو الكفيل بجعل المجلس أداة فعالة للمجتمع الدولي في مواجهته للتحديات الحالية والمستقبلة.

وطبيعي أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد القدرة على تحمل المسؤوليات التي تستلزمها العضوية الدائمة. وترى الهند أن لديها هذه القدرة؛ وكما قلنا من قبل من على هذه المنصة لديها الاستعداد للاضطلاع بمسؤوليات العضوية الدائمة ونعتقد أننا مؤهلون لها.

وسيكون اليوم عظيما حين نرى الديمقراطية وقد أصبحت العرف العالمي، وحين تعكس الأمم المتحدة تلك الديمقراطية في مؤسساتها ومهامها. ومع هذا فالمجتمعات الديمقراطية المنفتحة تواجه محنة لا بد لها من التصدي لها هي: الإرهاب. فالتحدي الذي يواجه بلداننا كبلدي ويواجه ديمقراطيات أخرى هو الحفاظ على انفتاحنا وضمان الحقوق الفردية، وفي الوقت نفسه عدم إعطاء مساحة للإرهابيين. وقد سرد عدة متكلمين قبلي الخسائر الفظيعة التي تسبب فيها الإرهابيون على النطاق العالمي، مستفيدين من الثقة التي تميز المجتمعات المنفتحة. وأذكر أن مؤتمر قمة مجموعة السبعة حدد الإرهاب قبل نحو عقدين على أنه أحد أكبر التهديدات الخطيرة للمجتمعات المتحضرة. وأثبتت صحة هذا الحكم الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين بما فيها نسف طائرة كانشكا التابعة للخطوط الهندية وطائرة بان آم فوق لوكيربي والتفجيرات الأخيرة في نيروبي ودار السلام.

فالإرهاب أحد التهديدات التي تؤثر علينا بقدر متساو. وللإرهاب ضحايا يومية في أنحاء العالم. وهو أشنع الجرائم الدولية تهديدا وأكثرها انتشارا وإضرارا وقسوة على حياة الرجال والنساء في المجتمعات المنفتحة وعلى السلم والأمن الدوليين. وكان علينا في الهند أن نواجه الإرهاب المدعوم والمحرض عليه من بلد مجاور لقرابة عقدين. وتحملنا هذا بصبر، ولكن لا يشك أحد في قوة عزمنا على سحق هذا التحدي. فمخالبه امتدت الى جميع أنحاء العالم. وأصبحت له اليوم صلات بتجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة وبغسل الأموال. وباختصار فقد أصبح الإرهاب عالميا ولا يمكن أن يهزم إلا بالعمل الدولي المنظم.

فلنعقد العزم القاطع على أن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية. ولا تكاد الخطوات الفردية تنتظر البحث والتدقيق في مجتمع منفتح، ناهيك عن عيون المجتمع الدولي. فينبغي أن تكون المهمة الأولى لكل المجتمعات المنفتحة والتعددية هي استنباط وسائل جماعية لمواجهة هذه المحنة. ولقد طالبت حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمتها في دوربان، بعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٩ لاستنباط وسيلة الرد الجماعية تلك. ونحن نوصي بشدة بأن يشرع مؤتمر عام ١٩٩٩ في عملية مفاوضات على اتفاقية دولية تنص على القيام بعمل جماعي ضد الدول والمنظمات التي تبدأ الإرهاب أو تساعده وتحرض عليه.

والآن وفي الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتنامى الإدراك بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية تشكل شبكة ملتحمة. والتحليلات التي أجرتها في السنوات الأخيرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعكس بوضوح الحلقة المفرغة التي تدور فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتؤدي حتما الى انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولتحديد مؤشرها يعطي التقرير عن التنمية البشرية وزنا أكبر للمعايير الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية؛ ويقل هذا الوزن بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو؛ مما يبرز أهمية الحق في التنمية بالنسبة للمجتمعات النامية. ولذا فمما يبعث على القلق أن الاستبدادية التي يسعى البعض الى الدعوة إليها لتعزيز حقوق الإنسان كثيرا ما تكون على حساب الحق في التنمية.

وقد صدقت الهند على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهناك مؤسسات أخرى في بلدنا كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحرية وسائل الإعلام، واستقلال القضاء - تكفل جميعها تمتع جميع المواطنين بالحقوق المبينة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أننا نظل مقتنعين بأنه ما لم يحدث تقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيظل العالم يشهد صراعات دولية تفضي الى الهجرة والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين أصبح تحدي نزع السلاح النووي من الأولويات الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي. ولقد نجحنا في حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العقود الأخيرة. وشهد القرن الحالي تطوير الأسلحة النووية واستعمالها المأساوي. فلا بد لنا أن نضمن عدم انتقال تركة أسلحة الدمار الشامل الى القرن المقبل.

وعلى مدى نصف القرن الماضي ثابرت الهند على تتبع أهداف السلام الدولي الى جانب توفير الأمن المتكافئ والمشروع للجميع عن طريق نزع السلاح العالمي. وأصبحت هذه المفاهيم ضمن معتقدات أمننا الوطني. وتسعى الهند على مر السنين الى تعزيز أمنها الوطني بتعزيزها لنزع السلاح النووي العالمي، اقتناعا منها بأن العالم الخالي من الأسلحة النووية يعزز الأمن العالمي وأمن الهند الوطني على حد سواء.

وقد بدأت المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٣ بولاية تنص على أن تسهم هذه المعاهدة بفعالية في عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبذا تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وشاركت الهند بنشاط وبشكل بناء في المفاوضات، وسعت الى وضع المعاهدة في إطار عملية نزع السلاح، بأن اقترحت ربطها ببرنامج زمني محدد للقضاء العالمي على جميع الأسلحة النووية.

وكون مقترحات الهند لم تقبل فهي مسألة تاريخ. والمعاهدة عند بزوغها لم تقبلها الهند على أساس الأمن الوطني. وأبدينا اعتراضات صريحة، لأنه على الرغم من توضيح موقفنا بين نص المعاهدة أن توقيع الهند وتصديقها شرط أساسي لبدء نفاذها. وإذا أخذت الهند في اعتبارها تردي بيئتها الأمينة الذي أجبرنا على الوقوف بعيدا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد أجرت سلسلة محدودة من خمس تجارب تحت الأرض في ١١ و ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. وكانت هذه التجارب ضرورية لكفالة الردع النووي ذي المصداقية من أجل الأمن الوطني للهند في المستقبل المنظور.

ولا توحي هذه التجارب بتخلي الهند عن التزاماتها بالسعي الى نزع السلاح النووي العالمي. وعلى هذا فبعد اختتام برنامج الاختبارات المحدودة هذا، أعلنت الهند عن وقف اختياري للمزيد من تفجيرات التجارب النووية تحت الأرض. وأبدينا استعدادنا للتحرك قدما نحو صياغة شرعية لذلك الالتزام. وبإعلان هذا الوقف تكون الهند قد قبلت الالتزام الأساسي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. في عام ١٩٩٦، لم يكن باستطاعة الهند أن تقبل الالتزام، لأن قيدا كهذا من شأنه تقويض قدراتنا والمساس بأمننا الوطني.

والهند، بعد أن واءمت بين حتمياتها الوطنية والتزاماتها الأمنية، ورغبة منها في مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي، تنخرط الآن في مناقشات مع المحاورين الأساسيين بشأن مجموعة من المسائل من بينها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن مستعدون للخروج بنتيجة ناجحة من هذه المناقشات حتى لا يتأخر سريان هذه المعاهدة الى ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وكما أشارت المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، نتوقع من البلدان الأخرى أن تنضم الى المعاهدة دون شروط.

بعد مناقشات مطولة، بإمكان مؤتمر نزع السلاح في جنيف أن يبدأ الآن مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي. وهنا أيضا ندرك أن هذه مجرد خطوة جزئية، لأن هذه المعاهدة في حالة إبرامها ودخولها حيز النفاذ، لن تقضي على الترسانات النووية الحالية. ومع ذلك، سنشارك في هذه المفاوضات بحسن نية لضمان التوصل الى معاهدة تكون غير تمييزية وتفي بحتميات الهند الأمنية. وستولي الهند انتباها جادا لأية مبادرات أخرى متعددة الأطراف في هذا المجال، في سياق المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

لقد تعهدت الهند، بوصفها دولة مسؤولة وملتزمة بمبدأ عدم الانتشار، بعدم نقل هذه الأسلحة أو المعرفة المتصلة بها الى بلدان أخرى. ولدينا نظام فعال لضوابط

التصدير، وسنجعل هذا النظام أكثر تشددا حيثما تقتضي الضرورة، بما في ذلك توسيع القوائم التقييدية للمعدات والتكنولوجيا لجعلها أكثر معاصرة وفعالية في إطار هند نووية. وفي الوقت ذاته، وبوصفنا بلدا ناميا، نعي أن التكنولوجيا النووية يمكن استخدامها في عدد من التطبيقات السلمية، وستستمر في التعاون بنشاط مع البلدان الأخرى في هذا الصدد، اتساقا مع مسؤولياتنا الدولية.

قبل بضعة أسابيع، في مؤتمر قمة عدم الانحياز في دوربان، اقترحت الهند عقد مؤتمر دولي، يفضل أن يجري ذلك في عام ١٩٩٩، بهدف التوصل الى اتفاق قبل نهاية هذه الألفية، بشأن برنامج مرحلي للقضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. وقد وافقت الحركة على هذا الاقتراح. وأناشد كل أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، أن تنضم إلينا في هذا المسعى. فلنتعهد بأننا عندما نجتمع هنا في الألفية الجديدة، سيكون ذلك للترحيب بالالتزام بأن الجنس البشري لن يخضع مرة أخرى أبدا لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

لقد قصر عقد التسعينات كثيرا عن تحقيق التوقعات، وهذا يتجلى أكثر ما يتجلى على المسرح الاقتصادي العالمي. فزهوة النصر التي بشرت بقدوم موجة الرأسمالية العالمية، أخذت تتراجع الآن وتفسح المجال للحذر والواقعية. وما كان يرى في البداية أنه "انفلوانزا" آسيوية بدأ ينتقل الآن الى قارات أخرى.

وقد ثبت زيف الافتراض القائل بأن تدفقات رأس المال غير المقيدة من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية، مع قيام الأسواق المالية العالمية بتعديل أسعار الصرف. ولكن ما شهدناه كان نموا في كم هائل من "أموال وهمية" لم يولدها نشاط اقتصادي منتج. ولكن قوة "الأموال الوهمية" قوة فعلية، تشهد عليها حقيقة أن الآليات التنظيمية الوطنية ليست قادرة على مواجهة تأثير تحركها السريع في الاتجاهين بالنسبة للعملات. وتقلباتها السريعة في الأجل القصير لا تتبع أي منطق اقتصادي، بل أنها بالأحرى تتأثر بالشائعات والعواطف وتؤدي الى نتائج ترسخ نفسها بنفسها. وفي البلدان النامية والعواصم المالية الغربية، يوجد الآن قبول متعاظم بحقيقة أن تحرير أسواق رأس المال قبل الأوان كان السبب الرئيسي في الأزمة الحالية.

فهل هذا يعني أن العالم يجب أن يرتد عن العولمة؟ وجوابنا على هذا السؤال هو "لا" بملء الفم. فالترابط الاقتصادي المتصاعد ظاهرة دفعت إليها حتميات التكنولوجيا، ولكن علينا الآن أن نتعلم كيف نتحكم في التغيير. إن الهند لم تتأثر بهذه الأزمة بدرجة تأثر بعض البلدان الأخرى بها، وهذا يرجع في معظمه الى أننا اعتمدنا سياسات أكثر حصافة. ولكن هبوط أسعار السلع الأساسية بنسبة ٣٠ في المائة في سنة واحدة، وانخفاض صافي تدفقات رأس المال الى الأسواق الناشئة بنسبة ٥٠ في المائة، سيكون لهما تأثير سلبي على النمو في كل مكان، بما في ذلك العالم المتقدم النمو.

أجد لزاما عليّ أن أؤكد أن القيادة المنتخبة ديمقراطية في مجتمع نام مفتوح، مثل الهند، تواجه أيضا تحديا آخر. فلا يمكننا أن نسمح لنظام سوق حرة مطلق العنان بأن يزيد من تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة. والواقع أننا بحاجة الى أدوات للسياسة العامة تؤدي الى تخفيض هذه الفوارق ومن ثم الى خلق بيئة أكثر استقرارا في الأجل الطويل. فهذه السياسات ضرورية في الديمقراطيات التي تتمتع بالخضوع للمساءلة، وهي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع التحرير المنظم.

لقد حان الوقت لأن نبدأ حوارا دوليا جديدا بشأن مستقبل اقتصاد عالمي ومتكافل. وهذه مهمة تخص الدول السيادية الممثلة هنا، ولا يمكن تركها حكرا لديناميات سوق غير محكومة بأي نظام.

وأعتقد أنني أعبر عن مشاعر الجميع عندما أقول إننا على أعتاب عصر جديد. هذه حقا عبارة مستهلكة ولكننا ندرك جميعا أن عالما جديدا مثيرا أصبح في متناول أيدينا. وقبل عدة قرون، وصف اسحاق نيوتن اكتشافاته العلمية بأنها حصى على الشاطئ بينما يزخر بحر الحقيقة باسرار لم تكتشف بعد. لقد كان ذلك العالم الجليل متواضعا في وصف أعماله، ولكنني أعتقد أننا الآن نمخر بالفعل عباب في بحر الحقيقة. لقد توصلنا الى اكتشافات شيقة، وسنحقق منها المزيد والمزيد الذي سيدفع بالجنس البشري الى الأمام.

ومع ذلك، هناك أيضا شعور بعدم الارتياح من أنه ليس كل شيء على ما يرام. فالعالم ليس متصالحا مع نفسه، وفي كل أنحاء العالم تقريبا، هناك قوى تغلي تحت

سطح هادئ، وتهدد مكاسب القرن الماضي، وتسعى الى دفع العالم نحو التعصب الأعمى والعنف ونزعة الاستبعاد غير الصحية.

الهند لديها رسالة - رسالة ليست جديدة لأن كل الأديان تقريبا نادت بها من قبل. لقد حافظنا على مبادئ الحرية والمساواة والتسامح في حياتنا اليومية. وإذا أردنا لعالم القرن الحادي والعشرين أن يكون مكانا أفضل من العالم الذي شهدناه حتى الآن، فلا بد من أن تسود هذه القيم. ويبين لنا التاريخ أيضا أن المناداة بهذه المبادئ أسهل من التقيد بها. ومع ذلك أقول، ونحن نتحرك صوب ترابط يزداد وثوقا، ليس هناك من بديل آخر. وعلى العالم وقادته أن يستجمعوا الإرادة على أن يكونوا على مستوى المناسبة، وأن يدخلوا العصر الجديد بنظرة استشرافية جديدة. هذه هي المهمة المطروحة أمامنا، وأعلن هنا استعداد الهند لتقديم إسهامها كاملا في الأوقات العصيبة المقبلة.

أنهي كلمتي بالمقطع التالي من قصيدة "ريغ فيدا" التي ألفت قبل آلاف السنين باللغة السنسكريتية، وهي أقدم لغة في العالم:

"Svastir manushebhyaha
Oordhvam Jugatu beshajam
Sam no astu dvipathe
Sam Chathusthpate
Om Shanti, Shnti, Shnti"

ومعناه: فلينعم البشر جميعا بالرخاء. ولتترعرع بوفرة جميع النباتات والحيوانات التي هي شريان الحياة لكل المخلوقات. وليحل الوئام مع كل من يمشي على قدمين. وليحل الوئام مع كل المخلوقات التي تدب على أربع. وليحل السلام، السلام، السلام في كل مكان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باهاري فاجبايي، رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الهند، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونسلاف غيريمك، وزير الشؤون الخارجية في بولندا.

السيد غيريمك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أولا أن أهنئ الرئيس وأتمنى له كل نجاح في اضطلاعه بمهمته الجسيمة. وسيبذل وفد بولندا كل ما في وسعه لمعاونته في أعماله الهامة.

وأود أيضا أن أشيد بالرئيس السابق، السيد هينادي أودوفينكو، رجل الدولة الأوكراني البارز، الذي نحتفظ مع بلاده بعلاقات حسن جوار وصداقة وتعاون، لقيادته الممتازة لعمل الجمعية في دورتها الثانية والخمسين.

وأود أيضا أن أؤكد للأمين العام السيد كوفي عنان لا احترامنا وإعجابنا فحسب، بل وتأييدنا المستمر له في جهوده الدؤوبة للرقي بالأمم المتحدة إلى مستوى توقعات القرن الحادي والعشرين والمثل العليا التي ينص عليها الميثاق.

لدينا مقولة في بولندا تنسب إما للصينيين أو اليهود، وهما أمتان خبرتا المعاناة الشديدة وسبرتا أنوار الحكمة:

"أيها الشخص السيئ الحظ، ستعيش إلى أن ترى أحلامك تتحقق".

وقد خبرت بنفسي الصدق التام لهذه المقولة. فقبل ١٠ سنوات كنت منشقا، وما كان بوسعي أن أحلم بأن أترأس الشؤون الخارجية لأمتي الحرة، وبأن أترأس بتلك الصفة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة تنتشر في ثلاث قارات في سعيها إلى تعزيز الأمن والتعاون في عالم تمزقه الصراعات.

مع ذلك لو كنت قد تخيلت قبل السنوات العشر تلك أن هذا المستقبل ممكن لاعتقدت بأن من المحتمل أن يتمكن رجل في مركزي أن يساعد على تغيير العالم وجعله مكانا آمنا أفضل. وإنني، مثل كثير من الحاضرين

في هذه القاعة، تعين علي أن أتعلم الدروس المرة، دروس محدودية قدرات السلطة. وهذه الدروس يجب أن تعلمنا التواضع بدلا من أن نتذرع بها للتنصل من مسؤولياتنا.

العالم اليوم مكان أفضل وأكثر أمانا مما كان عليه قبل ١٠ سنوات، قبل سقوط حائط برلين. ولم يمض عقد واحد بعد على كل المعاناة التي لم يكن هناك داع لها، وآلام الجوع، وويلات الكراهية العرقية والحرب، وعار التخلف، والقمع البغيض الذي كان على بني البشر أن يتحملوه في أماكن لا حصر لها من كوكبنا. وحتى في الوقت الحاضر يحاول من ارتكبوا هذه الأعمال أن يخفوا أعمالهم، وأن يظهروا أنها ليست كذلك، بل أكثر من ذلك، أن المعاناة هي الراحة، والحرب هي السلام، والقمع هو الحرية. وكلنا نعلم أن النفاق مديح تكيله الخطيئة للفضيلة.

والعالم مكان أفضل لأنه مرة تلو الأخرى يجري تجنب الشر أو حصره أو تخفيضه بفضل الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدول المعنية. وهذه الإجراءات يمكن أن تكون بسيطة كإرسال الغذاء للأماكن التي لا يوجد فيها، أو تكون معقدة كضم أكثر من ١٢ دولة لمواردها العسكرية لكي تحول دون تجدد الكراهية العرقية في البوسنة، ولكي تساعد على إعادة بناء هذه الأمة المحطمة.

ولن يظل العالم أبدا كما هو عليه. فالاقتصاد العالمي يواجه الآن أكبر تحد مالي يحدث في نصف قرن من الزمان. ونلاحظ الاهتمام المتزايد من جانب السياسيين والاقتصاديين على حد سواء بالتدخل في الأسواق والسيطرة على رؤوس الأموال. ومن الواضح أن الحالة الخطيرة قد تستدعي علاجا لا يبالي بالأخطار، إلا أن المجازفة الخطرة للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي يبدو أنها تكمن في التراجع عن مبادئ السوق الحرة ومثلها العليا.

وإجراءات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل دليل واضح على الجهود المبذولة لتوطيد السلم والأمن الدوليين. والتقدم المنظم في مجال نزع السلاح النووي، بغض النظر عن الاتفاقات الهامة الأمريكية الروسية والأمريكية - الصينية، يمكن أن تزداد أهميته إذا استجاب برلمان الاتحاد الروسي لمناشدات المجتمع الدولي وصدق على اتفاقات ستارت الثانية. ونتوقع ونرجو أن يتخذ في موسكو دون إبطاء هذا القرار الذي لا غنى عنه.

نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح في جنيف بالبدء في مفاوضات حول إبرام معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية. وهذه خطوة هامة لا غنى عنها لمواصلة توطيد النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت، نشهد بقلق وأسف التطورات في جنوب آسيا التي تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا بالغا. ولئن كنا نسلم بالحق السيادي لأية دولة في اتخاذ قرارات بشأن القضايا التي تتعلق بمصالح أمنها الوطني، فإننا نرى أنه لا مبرر لقبول الخيار النووي. واختيار الهند وباكستان طريق الأسلحة النووية نكبة للمثل العليا التي جسدها المهاتما غاندي.

ونوجه، مع المجتمع الدولي بأسره، رجاء إلى زعماء الهند وباكستان أن يمتنعوا عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تزيد تفاقم الحالة في شبه القارة الهندية، وأن ينضموا على الفور ودون شروط إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد كتب جاكوب برزيلسكي، الكاتب الإنساني البولندي الذي عاش في القرن السادس عشر، ما يلي:

"لما كان الإنسان ... يميل إلى العيش في مجتمع أكثر من النحل أو النمل أو اللقلق،فإن الحياة في عزلة تتعارض تعارضا تاما مع الطبيعة البشرية. فلا يمكن للإنسان أن يسد كل احتياجاته بنفسه ولا أن يهب لانقاذ الآخرين... ولما كانت الطبيعة قد خلقت أواصر الأخوية بيننا، وهذا التعريف نفسه يضم الجنس البشري كله، فعلينا أن نعتبر أن من الخسة أن يهدد الإنسان أخاه الإنسان".

إننا نعتبر من الأمور الخسيسة أن يهدد الإنسان أخاه الإنسان. ومن طبيعتنا، أو على الأقل من طبيعتنا الفضلى، أن نهب لنجدة الآخرين، وبخاصة إذا كنا نعزز أمننا بتعزيز أمن الآخرين. وفضلا عن ذلك، عادة ما يعلم الجيران أكثر من غيرهم طبيعة المشاكل التي تؤثر على منطقتهم، ولذلك فهم قادرون أفضل من غيرهم على حلها. ولهذا يصبح مفهوم الأمن الجماعي أكثر أهمية وقبولا. ولكن علينا جميعا أن نعي ذلك إذا كان لهذه المنظمة أن تجتاز بنجاح عملية الانتقال إلى القرن الحادي

العشرين. لقد نمت الأمم المتحدة نموا يفوق الآمال والتوقعات - بل ويفوق إمكانية التحكم فيه.

وكثير من وكالاتها المتخصصة ينجز أعماله الهامة بهدوء وكفاءة. ولدينا علاقات رائعة مع العديد منها، لا سيما مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وارسو.

وتجدر الإشادة بالأمين العام، تقديرا لجهوده الهادفة إلى جعل الأمم المتحدة مثالا أفضل يبين الكيفية التي يمكن للمؤسسات العالمية أن تؤدي مهامها بها، بدلا من إعداد رسم تمهيدي للطريقة التي تعمل بها تلك المنظمات فعلا. ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون دعمنا. وليس بوسعنا أيضا أن نؤخر إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة. وإنني واثق من أننا جميعا نتطلع إلى هذه التغيرات بشيء من الفزع، لأننا بحكم معرفتنا بسوء الأحوال، لا يمكننا أن نصدق أن الحال يسير على ما يرام حتى الآن. لقد آن أوان لكي تتغير الأمم المتحدة.

والأزمة المالية واحدة من أكثر القضايا إلحاحا في برنامج إصلاح الأمم المتحدة. صحيح أن هذه الأزمة تعزى في جزء كبير منها إلى سوء إدارة الموارد، وتعزى في بعض الأحيان إلى الإفراط في الانفاق. ولكن يمكن عزو جزء مماثل، على الأقل، إلى العجز الناشئ عن رفض بعض الأعضاء دفع المستحقات عليهم في الوقت المناسب. وإن كان يصح القول أيضا إن هذا الضغط أساسا هو الذي هيأ جوا مواتيا للتغيير داخل المؤسسة نفسها.

وبات من تحصيل الحاصل القول إن حفظ السلام يكون غير فعال عندما لا يوجد سلام يتعين الحفاظ عليه، وإن حفظ السلام مستحيل إذا لم توجد النية لتحمل التكاليف الحتمية. ولكن هذا لا يعني أن حفظ السلام غير فعال. إذ أن طائفة كبيرة من الأمثلة تبدأ بمثال قبرص وتنتهي بمثال مولدوفا، تبين أن العكس هو الصحيح. ولكننا نخاطر حتى في عمليات حفظ السلام الناجحة، لا بالحفاظ على السلام وحده بل وبالإبقاء أيضا على مشاعر الكراهية والحسد والغيرة التي كانت، في المقام الأول، السبب الجذري للصراع. لذلك، فإن كل عملية لحفظ السلام يجب أن تكون في الوقت نفسه عملية لصنع السلام.

لقد حلت محل الصراعات المسلحة بين الدول صراعات داخلية، على النحو القائم في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة. ولذلك، تواجه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في حالات عديدة، مأزق الخروج عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة التي تمزقها حرب أهلية. ولا زلنا مقتنعين بأن السلم والأمن متى تعرضا لخطر مباشر، فإن الأمم المتحدة يجب أن تكون مجهزة خير تجهيز لأداء دورها، وألا تظل في حالة لا مبالاة بالمعاناة الإنسانية وتجاهل لتلك المعاناة.

وتفخر بولندا باشتراكها المستمر في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، اتباعا لتقليدنا العتيد المتمثل في الكفاح "من أجل الحرية سواء حريتك أو حريتي". ونحن نقدم حاليا أكبر عدد من القوات المشتركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن مقتنعون بأن المنظمة ينبغي ألا تسمح بوقوع خسائر فادحة في أرواح النساء والرجال الذين يخدمون في الميدان تحت راية الأمم المتحدة. إذ لا بد من ضمان أمن الأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملياتها الإنسانية.

يجد بلدي نفسه في محور التحول الأوروبي، ويجري الآن تحقيق أمانينا المتمثلة في الانضمام إلى الهياكل السياسية والعسكرية الأوروبية وعبر الأطلسية، الأمر الذي يحقق أحلام أمة تعرضت طويلا لنكبات التاريخ الأوروبي. ولكن بدلا من أن نولي ظهورنا لجيراننا الذين لا يزالون خارج هذه الهياكل، نود حقا تكثيف تعاوننا معهم. ونعتقد أن هذا سوف يؤدي إلى تهيئة مناخ أفضل في القارة وسيحقق مصالح كل من جيراننا وحلفائنا على أفضل وجه.

وهذا يصدق بوجه خاص على تعاوننا مع دول أوروبا الوسطى الأخرى. وبوسع بولندا ذات المكانة الراسخة في هياكل الأمن الجماعي والتعاون الإقليمي، أن تنمو في مناخ السلم والأمن وأن تسهم إسهاما كبيرا في تنمية الآخرين. ولو كان هناك أفضل سيناريو للأحداث، فهذا هو السيناريو.

وإنه لمن قبيل الغرور وعدم الجدوى أن نعتقد أن بوسعنا وعظ الآخرين. ولكننا في الحقيقة نؤمن إيمانا قويا بأن خبرتنا في العقد الماضي تبين أن بوسع الأمم أن تنسلخ عن المذهبية الاستبدادية، عن طريق المفاوضات- أي ما نسميه مفاوضات المائدة المستديرة - ثم تنجح في بناء نظام ديمقراطي يستند إلى سيادة القانون والحريات الفردية وحرية المشروع الاقتصادي والديمقراطية السياسية. ونقول للقريبين والبعيدين، الذين يزعمون أن مسارهم سيكون مختلفا على أساس الخصوصيات المفترضة لثقافتهم وتاريخهم وعاداتهم وظروفهم،

"أعيدوا النظر في ذلك من فضلكم. ولا تهدروا طاقات أممكم الإبداعية في تجارب عقيمة وأداء شاذ". فهذا لن ينفع. والوقت ثروة ليس بوسع أحد أن يبددها.

أما من يقولون "اتبعونا، لأن التاريخ أثبت أننا على صواب"، فنود في الوقت نفسه أن نقول لهم إننا يمكن أن نختلف حتى مع الأصدقاء. ونحن لا نؤمن كثيرا بفعالية العقاب والجزاء. بل نتوقع أن تكون الأمم بحاجة إلى النمو بخطى سريعة. وبوسعنا أن نساعدها وهي تشق طريقها.

وهذا يتجلى في سير أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يتشرف بلدي برئاستها هذه السنة. وسوف يكون من العسير تصور جمع من الأمم أكثر تنوعا منها، سواء من الناحية الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية. ولما تولينا رئاسة هذه المنظمة عام ١٩٩٨، واجهتنا تساؤلات وتحديات هامة. فهل بوسع المنظمة الموروثة من الماضي أن تواجه بنجاح تحديات المستقبل؟ وهل هي ضرورية في فترة تتسم بالعولمة والأقلمة معا، فترة تعدد الأقطاب، ونحن نسعى جاهدين إلى تحقيق عالمية حضارة الأرض؟ وهل ستكون قادرة على منع الصراعات وتنظيم العلاقات بين الدول؟

لقد بدأت رئاسة بولندا للمنظمة في وقت اتسم بتغيرات هامة فيما يسمى بيئة الأمن الأوروبي: وقت قرر فيه التحالف الأطلسي أن يتوسع؛ ونشب فيه الصراع في كوسوفو، مهددا جنوب شرقي أوروبا بزعزعة استقرارها؛ وقت أشارت فيه بلدان آسيا الوسطى المولودة من رحم اتحاد الجمهوريات السوفياتية السابق، إلى اهتمامها الشديد بتبني القيم السائدة التي تأسست عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وهو الوقت الذي بدت فيه نذر أزمة جديدة في روسيا. وعند هذه النقطة ثار السؤال المتعلق بكيفية إدماج أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلم والأمن.

لقد توصلنا إلى ردود إيجابية بناءة بالنسبة لكثير من هذه الأسئلة. فقد تبين أن المنظمة ذات العضوية الشاملة لدول المنطقة، الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستك، ضرورية للرد على الأخطار التي خلفتها الحرب الباردة. وبرزت أولويتان هما، منع الصراعات بالوصول إلى الجذور في أولى مراحل ظهورها وبتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، التي تسميها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "البعد الإنساني". كما قبلنا التحدي الطموح المتمثل في إعداد ميثاق أمن أوروبي من شأنه أن يساعد على تسهيل إنجاز التعاون الأمني في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويجعل من الممكن اشتراك الدول كافة، بغض النظر عن عضويتها في الأحلاف وغيرها من التجمعات، في الجهد المشترك الرامي إلى بناء أوروبا آمنة ديمقراطية متحدة.

نحن لا نريد لمجتمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يكون له مركز ولا أطراف، ولا أن يكون فيه من هو أكثر من ند أو أقل من ند. لقد كانت الدروس مريرة في أحيان كثيرة مثلما هو الحال في الصراعين الناشبين في كوسوفو وطاجيكستان. وإحدى النتائج التي انتهينا إليها هي عدم إمكان تصرف أي منظمة بمفردها في العالم المعاصر. ولا بد لعملية تعزيز معايير التعاون الحضاري في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تتصل بأنشطة المنظمات الأخرى، وتعني بها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، والمنظمات دون الإقليمية مثل مجلس دول بحر البلطيق.

ونحن بحاجة إلى هذا التضامن. وهنا أود أن أعلق على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالأمس فيما يتعلق بكوسوفو. فقد كان مثالا على الوحدة والتضامن، وآمل أن يكون بمثابة رسالة تحض على وضع حد لسفك الدماء في تلك المنطقة ولوقف أنشطة جميع الذين يحاولون اللجوء إلى العنف والقمع والإرهاب فيها.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمكنت من المشاركة في الدبلوماسية الوقائية. وقد أنجزنا ذلك معا؛ وقمنا بتعزيز أمننا الجماعي معا؛ ونفذنا مجموعة من المشاريع في كل مجال يخطر على البال من مجالات الأنشطة الجماعية البشرية. وتوخيا للإنصاف، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الصراعات التي أمكن تجنبها في مناطق أخرى في البلقان، وكذلك في آسيا الوسطى وفي القفقاس. ونحن لا نزعم أننا مثل يحتذى. فمنظمتنا نفسها تطورت تقريبا بالصدفة، بوصفها تجمعا جاء بالصدفة ليضم أعضاء كتلتي الحرب الباردة. ولكننا نجحنا في التغلب على مشاكل المرحلة الانتقالية وفي إرساء معايير نسعى جميعا إلى الحفاظ عليها. وربما يمكن لمناطق أخرى توجد فيها مصالح متضاربة أن تستفيد من خبرتنا، من نجاحاتنا وأخطائنا على حد سواء.

في الشرق الأوسط، نواجه مرحلة تحديات ووقتا عصيبا. وبولندا ملتزمة بإحلال سلام عادل ودائم وشامل في تلك المنطقة. ومن ثم، فنحن منشغلون للغاية من الركود الذي تشهده عملية السلام، ونؤيد بشدة جميع الجهود الرامية إلى تنشيط العملية، على أساس قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو.

إن العالم الآن مكان أكثر أمنا وأفضل عيشا من عدة نواح عما كان عليه قبل عقد من الزمان. ولكن هناك تهديدات وأخطار جديدة. وعلينا أن نردع أعمال الإرهاب ونحبطها. ولا تزال بولندا تدعو لفكرة وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة، التي يجب أن تولد تعاونا واسعا وكفؤا بين الدول، حيث أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تنجح في قمعها.

إن الحدود عادت غير منيعة. فالجريمة العادية تمتزج بعالم الجريمة السري المنظم، الذي يختلط بدوره مع مجتمع الإرهاب حيث يجد مجتمع الإرهاب نفسه الدعم والعون من أكثر من عاصمة في العالم. وأصبحت المخدرات والأسلحة النارية تحل أكثر فأكثر محل العملات التقليدية كعملة الشر العالمية، فتؤدي الأرباح المكتسبة من إحداها إلى تعزيز انتشار الأخرى، في هجمة متضافرة على الحياة البشرية نفسها. إنها بالفعل ثقافة موت تلك التي توحد بين الذين يضعون الأسلحة والمخدرات في أيدي الشباب ويعلمونهم كيف يكرهون بعضهم البعض بسبب الاختلاف في العقيدة أو العرق أو الأمة. ولا يمكننا أن نقاوم ذلك الشر بنفس القدر من الحسم والعجالة والدهاء. إلا أن بوسعنا أن نستمر في دعم الخيار البديل: وهو ثقافة الحياة التي تقوم على احترام الفرد لحقوقه غير القابلة للتصرف وكرامته وحريته. وبلغة الواقع اليومي، يعني ذلك ضرورة أن تبذل الدول جمعاء جهودا مليئة بالعزيمة لتنفيذ الاتفاقيات الأساسية التي تصون تلك القيم ـ بتنفيذها داخل حدودها الوطنية ورفض السكوت على انتهاكها في الخارج.

قد لا يكون بين تلك الاتفاقيات أهم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي احتفلنا رسميا بذكراه الخمسين. ولكن الكثير من الدول، التي أعرب ممثلوها عن التزامهم بتلك الوثيقة، ينكر على مواطنيه الحقوق الأساسية التي يكفلها ذلك الإعلان. ومن الواضح أن المصالح السياسية القوية الكامنة وراء ذلك السلوك لن ترتدع بإعلانات مجردة، كما أن المجتمع الديمقراطي الدولي لن يستخدم القوة لإعمال تلك القيم.

ولدينا اقتناع راسخ بأنه ينبغي لنا أن نكيف باستمرار آلية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مع التطورات التي تنشأ في الحاضر وفي المستقبل في هذا المجال. ويتمثل التحدي الأكبر الذي واجهناه خلال السنوات الأخيرة في انتهاك حقوق الإنسان في سياق الصراعات المسلحة والتوترات ذات الطابع المحلي أو الأهلي. وطوال سنوات لم يتمكن المجتمع الدولي من التصدي لهذه المشكلة، رغم أن الأمم المتحدة، في غضون ذلك، قامت ببناء قدرة كبيرة في مجال حفظ السلام. ولم يتغير ذلك النهج إلا بعد التجربة التي صدمت المشاعر في يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة البحيرات الكبرى.

"لا يمكن لأحد أن يعيش معزولا عن الآخرين كجزيرة في البحر"، ولا يمكن لدولة أن تعيش كجزيرة. ولما كان التعريف المشترك لطبيعتنا الإنسانية يجمع بيننا، كما قال الكاتب البولندي الذي اقتبست أقواله، فلا يسعنا إلا أن نحاول بلوغ أنبل هدف، وهو الذي يتجسد في اسم هذه المنظمة: الأمم المتحدة في إنسانيتنا المشتركة وفي كوكبنا وفي مستقبلنا.

خطاب السيد مسعود يلمز، رئيس وزراء جمهورية تركيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية تركيا.

اصطحب السيد مسعود يلمز، رئيس وزراء جمهورية تركيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا عظيما أن أرحب برئيس وزراء جمهورية تركيا، دولة السيد مسعود يلمز، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد يلمز (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه أول دورة للجمعية العامة أحضرها بصفتي رئيسا للوزراء. فقد كنت هنا بصفتي وزيرا للخارجية، حينما كانت رياح التغيير تجرف حقبة الحرب الباردة. وأذكر التفاؤل الذي عم الكثيرين بشأن قيام نظام دولي أكثر إنسانية وانسجاما. وأذكر أصوات الفرح حينما كانت شعارات الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق تدوي ظافرة على الصعيد العالمي.

لقد حدثت بالتأكيد، تغيرات هامة منذ ذلك الحين. إذ انضمت دول جديدة إلى أسرة الأمم. وتأصل التزام أوسع نطاقا وأعمق بالقيم المعاصرة. وتلاشى المناخ الدولي الذي طالما أملته الخلافات الأيديولوجية. ولم يحدث من قبل في التاريخ الحديث أن تقاربت الدول بهذا القدر لتلتف حول القيم المشتركة.

وهذه، مع ذلك، ليست القصة كاملة. فالفترة الأخيرة من القرن العشرين مليئة بالمفارقات والتيارات المتنافسة. ولم يحدث أن قدم العالم مثلما قدم بيننا من تعليم أفضل ورعاية صحية أفضل وازدهار أكبر. ولكن هذه الثمار محرمة على السواد الأعظم من سكان الكوكب. وعدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع آخذ في التزايد.

إن بيئتنا الأمنية تحسنت عموما باعتراف الجميع. لكن عودة ظهور العدوان، والقومية العرقية المتطرفة، والقبلية والأصولية الدينية، والحقد العنصري، وكره الأجانب، والتمييز الثقافي أمور تشكل تهديدات جديدة للسلم والاستقرار الدوليين. ويولد التعصب الثقافي والديني صراعات أكثر من أي وقت مضى. وأصبح الإرهاب الدولي، الذي ترعاه بعض الدول علنا، تهديدا كبيرا للمجتمعات المتحضرة. وإن المجموعات المترابطة التي تنخرط في الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات تتحدى أمننا ورفاهنا.

لقد أزيل تهديد المواجهة النووية بين الدولتين العظميين؛ لكن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ما زال يلوح في الأفق.

إن الاتجاهين المتناقضين القائمين في العالم - اتجاه نحو التشتت والصراع، والآخر نحو العولمة والتعاون - يقتضيان إجراء تحليل متأن وواع. وهذا المنطق الجديد يحدد الإطار الذي يتعين أن نعمل ضمنه. ويجب إيجاد انسجام وتوازن بين سلامة الدولة الأمة، والمطالب بقيام عالم أكثر تكافلا.

لقد كانت الأمم المتحدة ردنا الجماعي على تحديات الماضي. فقد أنشئت على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وتركت التجارب المريرة لتلك الحرب بصماتها على الميثاق، وهو مجموعة القواعد التي تنظم أعمالها وهيكلها. وساعدت هذه المنظمة، وهذا فضل لها، على إحلال السلام وتحقيق الازدهار وبعث الأمل في نفوس ملايين الناس حول العالم. والواقع أن الأمم المتحدة استطاعت على مدى ٥٣ عاما أن تعالج حالات إنسانية طارئة معقدة جدا، من حروب أهلية إلى انتقال للاجئين بأعداد كبيرة وانتشار للأوبئة. فالأمم المتحدة بالنسبة لملايين الناس حول العالم، ليست مؤسسة مجهولة. إذ أنها الفرق بين السلام والحرب. وهي الغذاء للناس الذين يعيشون على شفير المجاعة، وهي الدواء لمن على شفير الموت. لكن الأمم المتحدة تظل قبل كل شيء، أملنا في مستقبل أفضل، مستقبل سلمي وآمن.

في هذه الحقبة من التحدي والتغيير تتصف الأمم المتحدة بأهمية أكبر من أي وقت مضى. وهنا في الأمم المتحدة يجب أن نكافح معا ضد قوى التدمير. وهنا يجب أن نسعى إلى توطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية، وزيادة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن نعاقب المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

وهنا يجب أن نفتح الباب أمام التنمية للعديد من الأمم الرازحة تحت عبء الفقر. فحالة البؤس التي تعيش في ظلها هي تحد لنا جميعا. ولكن الأمم المتحدة قبل كل شيء، يجب أن تعزز العدالة كي يدوم السلام.

وفيما نقف على عتبة الألفية الجديدة، من واجبنا أن نرسم مسارا جديدا للأمم المتحدة، وأن نضع مقياسا موحدا لسلوك الدول.

وأقول إننا ينبغي أن نركز جهودا أكبر على المجالات الثلاثة التالية.

المجال الأول هو منع الصراعات في المناطق المشحونة بالأزمات. وأعتقد أننا لا تنقصنا معلومات عن أزمات على وشك الانفجار. فعندما تشرع الأمم المتحدة في معالجة أزمة ما، تكون الأزمة قد اكتست فعلا أبعادا خطيرة وبلغت في أحوال كثيرة نقطة اللاعودة. والبوسنة أوضح مثال مفجع على ذلك. وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور أكثر فعالية في نزع فتيل التوترات منذ بدايتها. وينبغي للمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تنشئ آلية فعالة للتنسيق والتشاور.

والمجال الثاني هو بناء السلام. يجب أن نضع نهجا جديدا لبناء السلام بغية توفير الأمن الدائم. وحتى عندما يكون وقف إطلاق النار صامدا أو تكون الانتخابات قد أجريت، تبدو الأسس الاجتماعية والمؤسسية مهتزة جدا.

ويجب أن يكون للأمم المتحدة البرامج والخبراء على حد سواء لمساعدة البلدان على الخروج من الصراعات.

المجال الثالث هو التنمية المستدامة. فإذا أرادت الأمم المتحدة أن تحافظ على مصداقيتها أمام أعضائها، يجب أن تمكن الناس من الخروج من حالة الفقر. ويجب أن يقوم تنسيق أكثر فعالية بين المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، والجهود الدولية، والإسهامات التي تقدمها البلدان المانحة. واضح أن التمويل شاغل رئيسي، إلا أن وجود استراتيجية منسقة ومبسطة يتصف بأهمية مساوية.

إن تركيز الأمم المتحدة مؤخرا على المشاكل في أفريقيا بداية مشجعة. وينبغي للأمم المتحدة أن توجه الجهود التي نبذلها من أجل القضاء على الفقر في جميع المناطق التي نشهد فيها بؤسا إنسانية.

المجال الرابع مجال ينطبق على الجميع. فعلى الرغم من جميع الإعلانات الجدية، والاتفاقيات الدولية، والإطار القانوني، يبدو أنه لا نهاية للممارسات التمييزية وللكيل بمكيالين. إن تقسيم العالم وفقا لمعايير دينية وعرقية وثقافية خاطئة هو دعوة إلى وقوع الكارثة. ويجب أن نكفل جميعا ألا تشعر أي أمة في العالم بالتمييز ضدها على أساس هويتها الثقافية أو الدينية.

نقطتي الأخيرة تتعلق بمكافحة الإرهاب. يتعين علينا أن نقضي على هذا التهديد الرئيسي لمواطنينا ودولنا. وإنني أشاطر الرئيس كلينتون الرأي الذي أعرب عنه. يتعين علينا أن ندرج مكافحة الإرهاب في رأس جدول أعمالنا. ويجب ألا تكون هناك أعذار ولا تبريرات زائفة.

إن المطالب المقدمة إلى الأمم المتحدة ازدادت ازديادا هائلا. ونحن نتفق جميعا على أن الإصلاح أمر حيوي. ونؤيد الأمين العام في إصلاحاته الموضوعية. ونعتقد أن الإصلاح يجب أن يكون شاملا. ويجب أن يتضمن أيضا إصلاح مجلس الأمن. فبذل الجهود الجزئية واتخاذ تدابير غير كافية أمران لا يوفران الحل. والطابع التمثيلي لمجلس الأمن يجب تحسينه للوفاء بتطلعات الجزء الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن يصبح المجلس أكثر استجابة وشفافية. ويجب أن يجعل الإصلاح هذا الجهاز أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر فعالية وديمقراطية، حتى يمكنه أن يمارس سلطته وأن يوفر التوجيه المعنوي.

السياسة الخارجية لتركيا يحددها خليط من تاريخنا وثقافتنا وموقعنا الجغرافي - الاستراتيجي عند ملتقى طرق آسيا وأوروبا. وهي تتوافق وتطلعات شعبنا من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية. وكبلد ديمقراطي علماني تقطنه أغلبية من السكان المسلمين، فإننا نجمع بين تراثنا الوطني والتزامنا القوي بالحداثة.

وبالنسبة لجميع المسائل والنزاعات الواردة في جدول أعمال المجتمع الدولي، فإن سياساتنا واضحة ومتسقة. إننا نعارض العدوان ونعتقد بأنه لا يجوز التغاضي عن أي خرق للقانون الدولي والشرعية الدولية. لقد دعونا دوما إلى حل النزاعات من خلال الوسائل السلمية والحوار. وما برحت تركيا تمثل عنصرا نشطا في الجهود الرامية إلى الإسهام في التسوية السلمية للنزاعات المعلَّقة. ونشارك مشاركة واسعة في عمليات حفظ السلم وعمليات إنفاذ السلم.

إننا نعيش في منطقة تحفل بوجود ثلاثة تيارات رئيسية من عدم الاستقرار والنزاع. والواقع، إن كل مسألة من المسائل الرئيسية تقريبا التي تستغرق اهتمام المجتمع الدولي - من البلقان إلى القفقاس، ومن الشرق الأوسط إلى منطقة الخليج - تؤثر على أمننا ورفاهنا. وإدراكا منا لهذه التحديات اضطلعنا بدور هام في الإسهام في الجهود الرامية إلى حسم النزاعات بالطرق السلمية وصون السلم والاستقرار. وإننا نعمل بنشاط من أجل تعزيز السلم الإقليمي من خلال مبادرات التعاون الإقليمية. وإن التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي كلتيهما مثالان واضحان على ذلك.

وتمثل منطقة البلقان حالة اختبار بالنسبة للتحديات التي تواجهنا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ففي هذه المنطقة يجب علينا أن ندلل على وجود فرصة أمام المجتمعات المتعددة الثقافات والأعراق للعيش بسلام ووئام. وكنا نعتقد أننا جميعا تعلمنا دروسا مريرة من مأساة البوسنة والهرسك. ويجب علينا ألا نسمح بتكرارها.

إلا أن أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في كوسوفو تماثل ما وقع في البوسنة والهرسك؛ فهي من طينة واحدة، ونتاج العقلية ذاتها. ويجب أن تستعيد كوسوفو مركزها المستقل ذاتيا بشكل يرضي جميع المجموعات العرقية، وذلك في إطار السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن الاستقرار الإقليمي شرط مسبق لتحقيق السلم الدولي. ولهذا اتخذنا زمام عدد من المبادرات لحل المشاكل العالقة مع بعض جيراننا. والمشكلة التي شغلت العلاقات التركية البلغارية طيلة ما يقرب من نصف قرت حُلَّت مؤخرا بنجاح وبحُسن نية من جانب البلدين. وهذا الإنجاز يوضح بجلاء أنه يمكن حل أعقد المسائل عندما تتوفر الإرادة السياسية والشجاعة لدى الطرفين.

والعديد من المشاكل المتشابكة، التي تتصل أساسا ببحر إيجة والموروثة من الماضي، ما زال يعكر صفو العلاقات التركية - اليونانية. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتم تناول هذه المسائل بين البلدين من خلال حوار جاد، دون استبعاد أي من الوسائل التي أقرتها الأمم المتحدة للتسوية السلمية. وإننا ندعو حكومة اليونان لأن تلتزم بحوار مع تركيا.

تقف مسألة قبرص عند منعطف حاسم. فالمسار الذي تنتهجه اليونان والقبارصة اليونانيون يمثل تهديدا خطيرا لأمن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ولأمن تركيا. وهو يلحق أيضا الضرر بالسلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الجبهة العسكرية، زادت سياسات المعسكر اليوناني/ واليوناني القبرصي من تصاعد التوترات في الجزيرة. وتقترب ساعة وزع منظومة صواريخ إس - ٣٠٠.

وعلى الجبهة السياسية، أدى قرار الاتحاد الأوروبي البدء بمفاوضات الانضمام مع الجانب القبرصي اليوناني إلى تغيير جميع المعايير والإطار الذي تم إرساؤه للتوصل إلى تسوية. وللأسف إن هذه العملية لن تؤدي إلا إلى إدامة انقسام الجزيرة.

وتؤيد تركيا تأييدا تاما المبادرة التي قدمها الرئيس دنكتاش في هذا الوقت الحرج في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وهذا الاقتراح الذي ينطوي على أهمية تاريخية يتوخى إنشاء دولة قبرصية فيدرالية. ونعتقد أن هذا الاقتراح يوفر منظورا لتسوية عادلة ودائمة. ويتوافق مع الواقع السائد في الجزيرة. ويحمي المصالح الحيوية والمشروعة لجميع الأطراف المعنية. ويستهدف الحفاظ على وحدة الجزيرة. ويتماشى مع نهج الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية مسألة قبرص بطريقة يتم التفاوض بشأنها بحرية وتكون مقبولة للطرفين.

ونعتقد أن الدولة الفيدرالية المقترحة يمكن أن تفتح أخيرا مسارا للسلام والمصالحة على أساس المصير المشترك للشعبين في قبرص.

إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار محنة الشعب الفلسطيني تمثلان مصدر قلق بالغ بالنسبة لتركيا. فالسلام المنقوص يعرض الشرق الأوسط لمخاطر المزيد من عدم الاستقرار. كما أنه يقلل من احتمالات تمتع شعوب المنطقة بمستقبل سليم اقتصاديا واجتماعيا.

تركيا صديقة للشعوب العربية. ونحن نتشاطر تاريخا مشتركا وتراثا ثقافيا ثريًّا. ونقدر هذه الأواصر القوية. وتركيا أيضا صديقة لإسرائيل. ولذا، فإن هذا يزيد من قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في إحلال حالة دائمة من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وعلى نفس المنوال نتطلع إلى إعادة إدماج العراق في المجتمع الدولي، مع عدم المساس بسلامته الإقليمية، من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ورفع العقوبات.

والأزمة في أفغانستان تشكل أيضا تهديدا للسلم والاستقرار في الإطار الأوسع للمنطقة. ولا يمكن التغلب على الصراع الأفغاني إلا من خلال الحوار بين الأطراف الأفغانية وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

إن الحالة العامة في منطقة القفقاس عنصر رئيسي من عناصر زعزعة الاستقرار. وتترك تلك الحالة أثرا مباشرا على أمننا ورفاهنا. وإننا ندعو إلى إيجاد تسوية عاجلة للنزاع بشأن ناغورني - كاراباخ وإنهاء الاحتلال الأرمني لأراضي أذربيجان. ويجب على القيادة الأرمنية أن تلتزم بجهود مجموعة منسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإننا لعلى اقتناع راسخ بأن مصالح الشعب الأرمني ستخدم بصورة أفضل بالتركيز على مستقبل سلمي بدلا من الاقتتال.

كما أن السلم والاستقرار في القفقاس يتطلبان حسم النزاع الجورجي/ الأبخازي، مع الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

إن أذربيجان وأرمينيا وجورجيا جيران لنا نود أن نعمل معهم من أجل ازدهارنا وأمننا المشترك.

على أعتاب ألفية جديدة يجب أن يستلهم جدول أعمالنا للقرن الحادي والعشرين رؤية الآباء المؤسسين. يجب أن نعيد تكريس أنفسنا لمقاصد الميثاق ومبادئه. ويجب أن نفي بعهدنا للأجيال المقبلة. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي أن نضم قوانا لصون السلم والأمن الدوليين.

وتركيا، بدورها، على استعداد لأن تدلي بدلوها بوصفها طرفا فاعلا في صون السلم والأمن والرخاء على الصعيد الدولي. وفي الحقيقة نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نقول من على هذا المنبر إننا نفكر جديا في ترشيح أنفسنا لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٠. إن تركيا تتوق لوضع قدراتها في خدمة السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي كعضو في المجلس.

إن الميثاق عقد بين الدول لتوحيد جهودنا لتحقيق تطلعات وأهداف شعوب العالم. وقد آن الأوان لكي نفي بشروط هذا العقد. كذلك آن الأوان لكي نبني على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن من أجل قضية سلام وأمن ورخاء المجتمع العالمي. وينبغي لنا الآن أن نوجه جهودنا وجهة جديدة. والآن إذ يقلب العالم صفحة جديدة، يجب أن يرقى إلى مستوى المناسبة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب السيد مسعود يلمز، رئيس الوزراء في جمهورية تركيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية صاحبة المعالي السيدة ناديجدا ميهايلوفنا، وزيرة الشؤون الخارجية في بلغاريا، وأعطيها الكلمة.

السيدة ميهايلوفنا (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، نيابة عن وفد بلغاريا، أن أهنئ السيد أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الدورة الـ ٥٣ للجمعية العامة، وأتمنى له كل نجاح في هداية هذه الدورة الهامة إلى تحقيق نتائج ملموسة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد أودوفينكو على ما تحلى به من حذاقة ونفاذ بصيرة في رئاسته للدورة الثانية والخمسين.

جمهورية بلغاريا، بوصفها دولة منتسبة للاتحاد الأوروبي تضم نفسها إلى البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد السيد ولفغانغ شوسيل، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في النمسا.

في الوقت الذي تواجه البشرية تحديات جديدة في بحثها عن نهج وردود جديدة على عمليات العولمة، تحمل الحالات الحالية للصراع والقلاقل والتخلف علائم انقسامات ومواجهات العقود الماضية. والقضية التي يتعين علينا أن نواجهها الآن هي ما إذا كانت الألفية القادمة ستكون ألفية تستمر فيها القلاقل والمواجهة أم ألفية يسودها السلام والرخاء لصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تجلب العولمة والترابط تغييرات عميقة إلى العالم الذي نعيش فيه. وثمة عدد متزايد من القضايا مثل الأزمة الاقتصادية والمالية والجريمة المنظمة والإرهاب والصراعات الإقليمية لا يمكن للبلدان فرادى أن تحلها بشكل فعال. لذلك يصبح التعاون الدولي ضروريا أكثر من وقت مضى.

واليوم نضافر جهودنا لمكافحة تهديد عالمي جديد هو الإرهاب. بيد أننا يجب ألا ننسى أن الإرهاب يظهر أساسا في المناطق غير المستقرة أو البلدان الضعيفة، ومن هناك ينتشر إلى بقية العالم. ولهذا لا يمكن لمشاكل مثل هذه البلدان غير المستقرة أن تظل من مسؤوليتها وحدها ولا حتى من مسؤولية المناطق الواقعة فيها. فهذه المشاكل تبدو ذات طبيعة عالمية أكبر بكثير. والقضية الآن هي كيفية مكافحة عالم الجريمة والسيطرة على الأزمات والصراعات الإقليمية وكيفية توفير الغذاء والمأوى للاجئين. وغدا ستكون القضية كيفية ضمان الاستقرار الديمقراطي عن طريق ارتباطات طويلة الأمد. وأي نهج آخر يتمثل في مجرد رد الفعل على النتائج من شأنه أن يضيف مشاكل جديدة. ومثل هذا النهج لا يحل المشكلة بل يصبح جزءا منها؛ وعلاوة على هذا فإن المشكلة تتضاعف من جراء آثارها السلبية على البلدان المجاورة.

كذلك نرى أن الأمن الاقتصادي جزء أساسي في إطار جهودنا من أجل جعل العالم مكانا أفضل. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن ضمان الأمن الاقتصادي بنقل الأموال السريع من استثمار إلى آخر بل فقط عن طريق الاستثمارات الحقيقية طويلة الأمد الضرورية من أجل إعادة هيكلة اقتصادية ناجحة.

لقد استطاعت بلغاريا اكتساب بعض المعرفة والخبرة في تناول مشاكل عملية الإصلاح. وفي فترة السنة والنصف الماضية استطاعت الحكومة أن تحقق، أولا، الاستقرار الاقتصادي كأساس للمضي قدما بالإصلاح الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام؛ وثانيا، تحديث الإدارة العامة؛ وثالثا، الإنفاذ الكفء لسيادة القانون في مجتمع مدني.

واتُخذت خطوات حازمة امتثالا لبرنامج الحكومة "بلغاريا - ٢٠٠١"، لترجمة أولويات سياستنا الخارجية الجديدة. وفي صميم هذه الأولويات تكامل بلغاريا مع الهياكل الأوروبية وعبر الأطلسية في مجالات السياسة والاقتصاد والدفاع، وإيجاد مناخ من الثقة والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا.

ونبذل الآن بنشاط جهودا دبلوماسية فعالة للنهوض بمبادئ الديمقراطية والاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا، بغية الإسهام في التسوية السلمية للصراعات. وأود أيضا أن أؤكد أن بلدي حقق بالفعل تقدما كبيرا في مجال هام آخر هو مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتشجيع التعاون الإقليمي في هذا الميدان.

اسمحوا لي الآن أن أتناول الحالة المعقدة في البلقان. وأود أن أنوه بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دايتون. ونرى أن الوجود الممتد لقوة تثبيت الاستقرار من شأنه أن يسهم في توطيد السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

وبلغاريا تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء استمرار التوتر في كوسوفو. لقد بلغت الأزمة نقطة لا تسمح بالمزيد من البيانات العامة والحلول المهدئة. لقد أسفر الصراع في كوسوفو عن الآلاف من الاصابات بين المدنيين. وهناك تهديد خطير بتعميق الأزمة ومخاطر كبيرة بامتدادها إلى مناطق أخرى في جنوب شرقي أوروبا. ونحن مقتنعون بأن الأداة ذات المصداقية الوحيدة لحل المشكلة هي المفاوضات بين الأطراف المعنية التي يتعين عليها أن تبحث جميع مقترحات التسوية السلمية بأسلوب مسؤول. وإننا نؤيد قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) الذي اتُخذ البارحة.

ومن الجدير بالإشارة أن بلغاريا اقترحت منذ وقت بعيد يرجع إلى شباط/فبراير الماضي بأنه ينبغي للبلدان المساهمة في استقرار المنطقة أن تضافر جهودها في البحث عن حل سلمي لهذه المشكلة. والإعلانات المشتركة لوزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا، المعتمدة بناء على مبادرة من بلغاريا، تعبر عن إرادة هذه البلدان في الإدلاء بدلوها في جهود فريق الاتصال. وتعبِّر بوضوح أيضا عن الروح الجديدة في العلاقات بين الدول في المنطقة ونهجها المسؤول تجاه الأمن والاستقرار. فلأول مرة منذ سنوات عديدة استطاعت بلداننا أن تنحي خلافاتها وتطور موقفا مشتركا بشأن مشكلة تحظى باهتمامها المباشر وأن تعلن ذلك الموقف. وهذا النهج يمهد لإنشاء آلية سياسية دبلوماسية لإدارة الأزمات ودرئها.

ومن رأينا أن الدول التي تود الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ينبغي أن تضع في اعتبارها مصالح ومواقف البلدان الواقعة في المنطقة. وقد تم التعبير عن التفاهم المشترك بأن أية تدابير ترمي إلى تسوية مشاكل المنطقة، ومن بينها الجزاءات، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاستقرار السياسي والاقتصادي لجنوب شرقي أوروبا. وينبغي ألا تتعدى على مصالح البلدان المعنية. لذلك نرى أن التدابير الفعالة ينبغي أن تكون ذات طابع سياسي لا اقتصادي.

ومن المواضيع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلغاريا، وأعتقد أنها كذلك بالنسبة لبقية بلدان المنطقة، التأثير السلبي الواقع على الاقتصاد الوطني نتيجة التنفيذ الصارم للجزاءات الاقتصادية التي كان يطبقها مجلس الأمن حتى وقت قريب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومعلوم جيدا أن بلغاريا امتثلت على نحو دقيق لقرارات المجلس، وتكبدت نتيجة لذلك خسائر اقتصادية تكاد تعادل دين بلغاريا الخارجي لمدة ثلاث سنوات. ونظرا لأهمية هذا الموضوع على الصعيد العالمي، تؤيد بلغاريا وجهة النظر القائلة بأنه ما دامت جميع أحكام الميثاق ذات أهمية متساوية، فينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المساعدة اللازمة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات لدى النظر في فرض الجزاءات. ومن ثم يصبح وضع آلية ملموسة تابعة للأمم المتحدة لهذا الغرض من المسائل ذات الأهمية القصوى.

ويلـــزم الأمم المتحدة أن تجد السبـــل والوسائل لتخفيف الآثار السلبية للجزاءات على الدول الثالثة. ومن رأينا أن المشاركة عن كثب وعلى نحو أكثر مباشرة في العملية برمتها، من جانب جميع البلدان الثالثة التي يمكن أن تتأثر على نحو سلبي من فرض الجزاءات، مـــن الأمـــور الضرورية. ونحن على ثقة من أن مناقشة هذا الموضوع في الدورة الحالية ستتمخض عن نتائج ملموسة بصورة أكثر، وفقا للمقررات التي اتخذت بالفعل وتقرير الأمين العام الذي يقدم بموجب القرار ١٦٢/٥٢.

ونحن على اقتناع بأن الاستقرار الدائم في جنوب شرقي أوروبا لن يتأتى إلا عن طريق التعاون الأمنـــي المتعدد الأطراف المشفوع بإقامة روابط فعالة للاندماج مع بقية أجزاء أوروبا في مجالات الاقتصـــاد، والبنى الأساسية، والثقافة والإعلام وغيرها. وفي هذا الصدد، يمكن لتوسيع نطاق المنظمات الأوروبية وعبر الأطلسية ليشمل جنوب شرقي أوروبا أن ينشئ حزاما أمنيا في المنطقة ويمنع نشوب الأزمات المحتملة في المستقبل.

وبلغاريا، بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا، ترى أن الإسراع في انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي والحصول على العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي، تعبير عن خيارنا السياسي المستند على تأييد شعبي واسع. وقد ورد تحديد هذه الألويات في مفهوم الأمـــن الوطني الذي وافق عليه البرلمان البلغاري في نيسان/أبريـــل الماضي. وبما أن بلغاريا مصممة على تشجيع وتعزيز قيم الديمقراطية، فإننا نرغب قطعا في كفالة أن تصبح هذه القيم مقبولة على نطاق واسع في جميع أنحـــاء جنـــوب شرقي أوروبا.

وترحب جمهورية بلغاريا بإدراجها في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي مع الدول المنتسبة الأخرى من أوروبـــا الوسطى والشرقية وقبرص. وتدرك الحكومة البلغاريـــة تماما أن تطلعاتنا الى الانضمام تتوقف علـــى نجـــاح الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الداخلية. وإزاء هذه الخلفية اعتمدنا في آذار/ مارس الماضي استراتيجية وطنية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حـــددت الأنشطة الرئيسية للبلد من منظور بعيد الأمد.

ووضعت الحكومة البلغارية استراتيجية وطنية محددة المعالم لاستيفاء معايير عضوية منظمة حلـــف شمال الأطلسي، تقوم على أساس برنامج إعداد وطنـــي شامل، يجري باستمرار تحديثه وجعله أقرب إلى الكمال. وتتوفر لدى بلغاريا الإرادة السياسية، وهي تضطلع باتخاذ تدابير ملموسة لتحقق على الصعيد الإقليمي أهداف مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية وتعزيز الشراكة من أجل السلم. وينعكس موقفنا الإيجابي في الحوار السياسي الإقليمي الجاري حاليا، وفي تدابير المتابعة العملية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن والدفاع في جنوب شرقي أوروبا.

ونعتبر توفر الثقة بين الأطراف المتعددة وتدابير بناء الأمن جانبا هاما من التعاون السياسي في المنطقة. ومن الأمثلة الهامة على هذا التعاون، المبادرة الرامية إلى تشكيل قوة سلام متعددة الجنسيات فـــي جنوب شرقـــي أوروبا. وقد اقترحت بلغاريا أثناء المفاوضات التي جرت بشأن هذا الموضوع أن تستضيف المقر المشترك للقوة في مدينة بلوفديك البلغارية. وإنشاء هذه القوة سيعزز روح الثقة والتعاون في المنطقة.

ومن الجوانب الأساسيـــة الأخرى فـــي التعـــاون الإقليمي، عملية إقامة علاقات حسن الجوار والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا، التي بدأت في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا الذي انعقد في صوفيا في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلـــك الحيـــن ظلـــت تنعقد اجتماعات وزارية سنوية، فضلا عن عدد من اجتماعـــات الخبراء المتخصصين المكرسة للموضوعات ذات الاهتمام المشترك في شتى المجالات، بما في ذلك النقل، والطاقة، والتعاون عبر الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات.

ومن الأمور الوثيقة الصلة بصـــون السلم والأمن الدوليين مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية. وإننا ندين جميع أعمال الإرهاب، ونأسف لفقدان الأرواح والدمار الذي تسببه. ومن أحدث الأمثلة المحزنة على هذه الأعمال انفجارا القنابل الفظيعان اللذان وقعـــا فـــي بلديـــن أفريقيين. ونشاطر الرأي بأن خطر الإرهاب يتطلب ردا جماعيا وحازما من جانب المجتمع الدولي بكامله. وتؤيد بلغاريا أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى وضع قواعد ومعايير لمكافحة الإرهاب والجريمة الدولية عن طريـــق التفاوض على مختلف الصكوك القانونيـــة وإنشـــاء مؤسسات ملائمة لهذا الغرض.

ونرى أن النجاح في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في بعض البلدان لا يمكن أن يتحقق عن طريق جهود حكوماتها وحدها. بل يتطلب مشاركة فعالة من

الدول الأخرى التي لديها الوسائل والخبرة في هذا الميدان. وتؤيد بلغاريا المبادرة الأخيرة التي قدمتها فرنسا وبريطانيا العظمى بعقد مؤتمر رفيع المستوى في لندن خلال هذا الخريف بهدف حرمان الإرهابيين من الدعم. ونشير مع التقدير إلى أن المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد في روما قد اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أكرر الإعراب عن ثقة بلدي في أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل المنظور سيكون خطوة فعالة تجاه ردع الجناة المحتملين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية.

لقد حظي توسيع الجانب الإنساني في عملية التنمية من خلال الديمقراطية والمشاركة بقبول واسع، وأصبح من أولويات أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذه السنة نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الخامسة لإعلان وخطة عمل فيينا. ولا يزال مبدأ عدم القابلية للتجزئة فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها عالميا عنصرا أساسيا في المنظومة المعاصرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات. ومن شأن إعلان سنة ١٩٩٨ سنة دولية لحقوق الإنسان أن يحفز على المزيد من إعادة الهيكلة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، ودعم موظفي مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وكفالة الموارد المالية الكافية لهذا المكتب. وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالتدابير التي اتخذتها مؤخرا المفوضة السامية، السيدة ماري روبنسون، وأن نكرر الإعراب عن تأييدنا لجهودها في هذا الصدد.

ويمكن تطبيق المعايير الدولية على نحو أفضل بتحسين الآليات القائمة وبالحوار المفتوح بشأن أكثر الموضوعات حساسية، بما في ذلك الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في فرادى الدول. وبناء على ذلك، تولي الحكومة البلغارية أهمية كبيرة لتمتع جميع الرعايا البلغاريين الذين يعيشون في الخارج بحقوقهم الإنسانية، وتعتبر احترام حقوقهم عنصرا أساسيا لتعزيز العلاقات الثنائية.

وتؤيد بلغاريا عملية الإصلاح الجارية التي يتابعها بمثابرة الأمين العام السيد كوفي عنان، والتي تهدف إلى تنشيط وتعزيز المنظمة وجعلها أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للواقع الجديد. ومن المسائل الجوهرية في الإصلاح العام للأمم المتحدة، مسألة التمثيل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. وتكرر بلغاريا الإعراب عن استعدادها لتأييد هذا التوسع في مجلس الأمن، الذي من شأنه أن يكفل فعاليته ويعزز قدرته على صون السلم والأمن الدوليين. ومن رأينا أن التوسع ينبغي أن يتوخى المحافظة على التوازن بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، فضلا عن التوازن بين المجموعات الإقليمية. وبما أن عضوية مجموعة دول أوروبا الشرقية قد تضاعفت خلال العقد الأخير، فينبغي كفالة مقعد إضافي غير دائم لهذه المجموعة. وينبغي لأي قرار بشأن توسيع المجلس وأساليب عمله أن يحظى بأوسع تأييد ممكن على أساس توافق الآراء، بما في ذلك أعضاء المجلس الدائمون الخمسة.

إن بلغاريا تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية القابلة للاستدامة، وتتابع عن كثب حوار الأمم المتحدة وأنشطة هيئات ووكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الديمغرافيا، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والمخدرات. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة المخدرات، التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، تستحق التنويه بها بشكل خاص في هذا الشأن. لقد عبرت تلك الدورة عن إصرار الدول الأعضاء على مضافرة جهودها في الكفاح ضد المخدرات، وأسهمت نتائجها في الجهد المشترك لتحقيق تنمية مستدامة.

إن بلغاريا، باعتبارها بلدا ذا اقتصاد في مرحلة تحول، تتعاون بشكل نشط مع منظومة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة وبرامجها. ونحن نهتم بزيادة تطوير هذا التعاون. ونتطلع الى أنشطة أكثر تنظيما بفضل إمكانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات وتقديم المساعدة في وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحفاظ على المبادئ الأساسية للعالمية ومسؤولية الحكومات الأولية عن العملية. وفي هذا الشأن سيكون لنظام المنسقين المقيمين والجهد الذي يبذل لجعله عمليا أكثر دور هام. وهنا، أود أن أعرب عن ارتياحنا لأداء مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صوفيا.

وبالنسبة لبلغاريا، ستكون التنمية والنمو الاقتصادي مستحيلين دون المشاركة الكاملة في التبادلات الاقتصادية والمالية العالمية. وفي رأينا، أن الأمم المتحدة ومؤسساتها يمكن أن تكون مشاركة بشكل أقوى في حل المشاكل المحددة للتحول الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية.

إن مسائل نزع السلاح لا تزال تحتل موضعا هاما في الجهود الشاملة لكفالة عالم أفضل للأجيال المقبلة. ونحن نتفق مع الأمين العام، السيد كوفي عنان على أن نزع السلاح يقع في مركز مهمتنا الخاصة بالسلام والتنمية. ونرحب بقراره بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح. والحكومة البلغارية تولي أولوية قصوى للجهود الدولية لدعم نظام عدم الانتشار النووي. وندعو الى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الى حيز النفاذ في وقت مبكر، باعتباره خطوة هامة في ذلك الاتجاه، ونؤيد قرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، أثارت قلقنا العميق التجارب النووية التي أجرتها الهند ثم باكستان هذا العام. وبلغاريا تشارك في البيانات التي أدلت بها رئاسة الاتحاد الأوروبي التي طالبت الهند وباكستان بالانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيضا بالاشتراك في المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بهدف الحفاظ على نظام عالمي قوي لمنع الانتشار.

إننا نؤيد تقوية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ونعتقد أن زيادة تسريع المفاوضات والإبرام المبكر لبروتوكول يلحق بالاتفاقية أمران مطلوبان.

وبلغاريا، باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تود أن تسهم في زيادة عدد الانضمامات الى الاتفاقية بغرض تحقيق الاعتراف بحظر الأسلحة الكيميائية كقاعدة عالمية من قواعد القانون الدولي. وستستضيف بلغاريا حلقة دراسية إقليمية بشأن هذا الموضوع في أواخر هذا الشهر، باعتبار ذلك جهدا محددا لتحقيق تلك الغاية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، من المعترف به على نطاق واسع أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد سلاح مهلك يقتل ويشوه دون تمييز مئات الآلاف من الناس في أنحاء العالم. واقتناعا منا بضرورة فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، صدق البرلمان البلغاري، في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مما أسهم في دخولها الى حيز النفاذ.

ونحن مستعدون أيضا للإسهام في جهود المجتمع الدولي لخفض الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص تكديسها الزائد المزعزع للاستقرار في مناطق الصراع. ونعتبر الاشتراك العالمي في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة هامة نحو الشفافية الفعالة، سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي.

وفي سياق التحديات الجديدة في مجال السلم والأمن الدوليين، لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصرا أساسيا في أنشطة المنظمة. وبلدي يقدر جهود الأمين العام لكفالة دعمها على نطاق واسع ولوضع الترتيبات اللازمة التي ستمكن الأمم المتحدة من وزع قوات حفظ سلام بسرعة وبشكل فعال في مناطق الصراع. ونحن مقتنعون بأن الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام ينبغي أن ينص على أن تشمل مهامها مجموعة مؤتلفة متناسبة من الأنشطة السياسية والعسكرية والإنسانية والتعميرية وغيرها. وفي هذا الشأن، نعتقد أنه لا تزال هناك فرص لم تغتنم لتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات وحفظ السلام.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعلن استعداد بلدي للتعاون بشكل نشط مع جميع الدول الأعضاء في التنفيذ الناجح للأهداف السامية للدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن واثقون بأن مناقشاتنا بشأن بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا ستترجم الى تدابير عملية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥